التجار الكارمية

وتجارة مصر فى العصور الوسطى

يعتبر التاريخ الاقتصادى والاجتماعى فى الآونة الحاضرة دون غيره من فروع التاريخ موضع اهتمام الجمهور والباحثين بعد أن أصبحت الشئون الاقتصادية فى مقدمة الصوالح الإنسانية . والتجارة وهى تؤدى مهمتها الاقتصادية الجليلة فى تبادل السلع وتداولها ؛ إنما تعتبر أداة من أدوات العمران الرئيسية . وقد تكون فى ظاهرها « شراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء » على حد قول ابن خلدون [1] ، لكنها تطوى فى ثناياها فرصاً للاتصال بين أجزاء العالم المختلفة . فالتجار فى العصور الوسطى — والكارمية من أهمهم — قد أسهموا فى بناء ذلك العصر بما نقلوا من الأفكار والآراء والعادات والأذواق فضلاعن السلع والمنتجات بين الشرق والغرب . وليس يخفى أثر ذلك فى خلق أسباب التفاهم والتقارب والوحدة بين حضارات العالم الوسيط رغم ما كانت تغفل بها الحروب والسياسات واختلاف الأديان والتقاليد والثقافة .

وقد أتيح لمصر أن تحتل مركز الزعامة فى العالم الإسلامى فى عصرى الأيوبيين والمماليك . وغنى عن البيان أن جوانب تلك الزعامة السياسية والحربية قد نالت قسطاً واضحاً من عناية المؤرخين وإنتاجهم وحان الوقت للكشف عن مكانتها الاقتصادية التى ساندت وظاهرت مكانتها السياسية والحربية . ولا جدال فى أن التجار الكارمية كانوا دعامة من الدعامات الكبرى فى بنائها الاقتصادى وفى توطيد مركزها وتوكيد زعامتها بين الشرق والغرب فى ذلك الوقت .

---

(١) مقدمة ابن خلدون ج ٢ ص ٢٩٧ .

وربما كان من الصواب أن نبدأ بمناقشة الأصل فى تسميتهم بالكارمية قبل تفصيل الكلام فى تاريخهم . نقل كترمير ما قاله القلقشندى من أن هذا الاسم مأخوذ عن الكانم وهى منطقة من السودان الغربى تقع بين بحر الغزال وبحيرة تشاد ثم انتشر هذا الاسم بين من اشتغلوا بتجارة البهار بعد أن وقع فيه تصحيف واصبح كارم [١] . وقد أيد كترسير فيما نقل كثيرون . . أما الأستاذ ليتمان فيفترض أن هذا الاسم قد أخذ عن متاجرهم نفسها ؛ إذ وجد أن كلمة Kuararima ، وهى لفظة أمهرية ، تفيد معنى الحبهان وهو تابل من التوابل التى اشتغلوا بالاتجار فيها ثم صحفت هذه الكلمة واصبحت كارم وأطلقت على هؤلاء التجار [٢] . والواقع أن الأستاذ ليتمان محق إلى حد كبير فى الشك فى نسبة هؤلاء التجار إلى الكانم ! فالقلقشندى نفسه يثير الشك فيما رواه . فهو يقول إن لفظة الكارمى أو الكارمية وجدت فى الدواوين هكذا ، ولا معنى لها فى اللغة العربية . ومع ذلك فينبغى ألا ننسى أن صلة مصر بالكانم فى العصر الوسيط ترجع إلى العصر الفاطمى على الأقل ، فقد جلب الشب آنذاك من بحيرة تشاد الى مصر كما سجل الإدريسى [٣] . وفى الوقت نفسه أرانى مضطر إلى عدم التقليل من أهمية رأى كترمير بعد أن عثرت فى كتاب لابن ماجد الملاح العربى المشهور ، أن طريق التجار لاستجلاب الفلفل «قديماً» هو بلاد الكانم [٤] ؛ إلا أن الكارمية كما نعرفهم هم تجار التوابل وغيرها من سلع الشرق بين المحيط الهندى من البحر الأحمر ومصر . ولكن مهما يكن من شىء ، فليس لدينا ما يدل على أن تجار

---

(١) القلقشندى – ضوء الصبح المسفر ص ٢٥٣ و كارمى . Dozy : Supp. Dict. Ar.
راجع أيضاً حاشية محمد مصطفى زياده رقم ٢ فى الجزء الأول من كتاب السلوك ص ٨٩٩ و
Wiet : Les Mosquées du Caire vol. I p. 89.

(٢) راجع W.J. Fischel : Ueber die Gruppe der Karimi-Kanflente. Ein Beitrage Z. Geschichte des Orient-Handels unter den Mamluken Orientalia VIII, 1936. وتعليق ليتمان على هذه المقالة فى مجلة Orientalia VIII. 1936 .

(٣) الإدريسى – صفة المغرب والسودان ومصر والأندلس ص ٣٢ و ٣٩ – ٤٠ .

(٤) G. Ferrand : Instructions Nautiques et Routiers arabes et Portugais des XVe. et XVIe. Siècles p. 76 B.

الكانم قد استقروا في مصر للاتجار في بضائع الشرق من توابل وغيرها إلا نص القلقشندي فحسب . وإذا كان الأستاذ ليتمان يقترح أن تسميتهم ترجع إلى سلعة من سلعهم عرفوا بها وأطلق اسمها عليهم ، فينبغي أن أبرز بعض نقط قد تساعد على تكوين فكرة جديدة صائبة . لقد كان في القاهرة سوق مشهور للعنبر أو الكارم وذلك لنفاق تجارته إذ « لا يكاد يوجد بأرض مصر امرأة وإن سفلت إلا ولها قلادة من العنبر » الأصفر أو الكارم . وإذا كان هذا الكارم إحدى السلع التي استجلبها الكارمية ضمن ما استجلبوه إلى مصر ، فمن الجائز أن ترد نسبتهم إلى هذه السلعة .

* * *

اتضح كيان الكارمية التجاري في عصر الدولة الفاطمية . والقلقشندي يلقي الضوء على هذه الفترة الغامضة من تاريخهم . إذ يذكر أن الفواطم قد أعدوا أسطولا بعيذاب يتلقى به الكارم فيما بين عيذاب وسواكن وما حولها خوفاً على مراكب الكارم من قوم كانوا بجزائر بحر القلزم هناك يعترضون المراكب فيحميهم الأسطول منهم . وكان عدة هذا الأسطول خمسة مراكب ثم صارت الى ثلاث . وكان والى قوص هو المتولي لأمر هذا الأسطول وربما تولاه أمير من الباب ويحمل إليه من خزائن السلاح ما يكفيه » [1] . ثم كان نجاح الأيوبيين في إقرار النفوذ المصري في البحر الأحمر ، وفي تنظيمهم شئون التجارة في اليمن وفي غيرها من بلدان ذلك البحر وموانيه كفيلا باستقرار هؤلاء التجار ونموهم في تلك المناطق الإسلامية . إلا أن عظمتهم التجارية قد تجلت وتأكدت عند ما استجابوا للاتصال التجاري الهائل بين الشرق والغرب منذ القرن الحادي عشر م ، فأصبحوا التجار الرأسماليين المتوفرين على تجارة الشرق . ولكن قيام الحروب الصليبية ، وما أنتجت من صراع بين الشرق والغرب أثر تأثيراً عميقاً في تشكيل تلك الطائفة . ففي عصر الحركة الصليبية لمعت المشاكل الاقتصادية لمعاناً شديداً وأثرت في تاريخ مصر تأثيراً قوياً عميقاً بحيث انبثقت من مصر سياسة تجارية

(١) القلقشندي — صبح الأعشى ج ٣ ص ٥٢٤ .

جديدة دقيقة واضحة المعالم جليلة الأثر فى مواجهة التوسع الأوربى . وخلاصة القول فى تلك الحروب أنها كسرت حدة الصراع بين القوتين المسيحية الغربية والإسلامية الشرقية فى مياه البحر المتوسط وركزته فى داخل الأراضى الإسلامية نفسها [١]. ولذلك كان كل ما يقال عن تلك الحركة الصليبية وعن روحها الدينية المتوقدة لا يقلل مغزاها كبداية سليمة لحركة تجارية قوية — مستمرة منتظمة — بين مصر والعالم المسيحى وموانيه على البحر المتوسط على يد التجار الأوربيين العاملين فى ذلك البحر والمسيطرين على النشاط البحرى والتجارى فيه . ولكن لما كانت تلك الحركة الصليبية عاملا تاريخياً « ديناميكياً » خطيراً فى تاريخ الشرق الأدنى فقد تمخض عنها بالنسبة لتاريخ التجارة المصرية سياسة اقتصادية واعية . فتلك الحركة أيضاً لم تقتصر على تحقيق استيلائها على الأراضى المقدسة وإنما امتدت — فيما امتدت — لتستولى على مصر ولتتغلغل فى البحر الأحمر وكانت اغراضها الاقتصادية فى ذلك واضحة جلية. فطريق البحر الأحمر ومصر — أيسر الطرق وأرخصها لاستجلاب التوابل وسلع الشرق النافعة فى الأسواق الأوربية فإذا ما تمكن التاجر الأوربى من التحكم فى ذلك الطريق تحكم فى أهم نشاط اقتصادى يعتمد على رأس مال السائل ، وتيسر للصليبيين هدفهم فى الاستقرار بالأراضى المقدسة وحقق النفوذ الأوربى أهدافه وامتداده للتحكم فى البحر

---

(١) يقول ابن خلدون معترفاً بسيطرة الغرب على البحر المتوسط « لما قام صلاح الدين يوسف بن أيوب ملك مصر والشام لعهده باسترجاع ثغور الشام من يد الأمم النصرانية ، تتابعت أساطيلهم الكفرية بالمدد لتلك الثغور من كل ناحية. . . فأمدوهم بالعدد والأقوات و لم تقاومهم أساطيل الإسكندرية لاستمرار الغلب لهم فى ذلك الجانب الشرقى من البحر وتعدد أساطيلهم فيه وضعف المسلمين منذ زمن طويل عن ممانعتهم هنالك . ولم يكن سلطان الفرنج على غرب البحر المتوسط بأقل منه على شرقه . فلقد ملكوا الجزائر التى بالجانب الغربى من البحر الرومى وقويت ريحهم فى بسيط هذا البحر واشتدت شوكتهم وكثرت فيه أساطيلهم وتراجعت قوة المسلمين فيه إلى المساواة معهم . . . ثم تراجعت بعد ذلك قوة المسلمين فى الأساطيل لضعف الدول ونسيان عوائد البحر . . . . رجع الفرنج فيه إلى دينهم المعروف من الدربة فيه والمران عليه والبصر بأحواله وغلب الأمم فى لجه وعلى أعوانه وصار المسلمون فيه كالأجانب إلا قليلا من أهل البلاد الساحلية » . مقدمة ابن خلدون ج ٣ ص ٣٧ — ٤٠ . راجع أيضاً Pirenne : Economic and social history of Medieval Europe pp. 31-32.

الأحمر بعد أن سيطر على البحر المتوسط .

ولقد فطن صلاح الدين إلى هذه الأخطار الاقتصادية وإلى نتائجها الوخيمة فيما فطن إليه من أخطار الحروب الصليبية على مصر والشرق الإسلامى . يدل على ذلك مواقفه الحاسمة من أطماع الغرب فى مصر : فهو الذى دافع عن الموانى المصرية فى البحر المتوسط ، وقضى على آمال الصليبيين فى الاستقرار بمصر أو التغلغل منها إلى البحر الأحمر . كما طهر البحر الأحمر نفسه من سفنهم وأهدافهم وحطم فضلا عن ذلك آمال البيازنة — فبيزا من أكبر القوى التجارية الأوربية فى البحر المتوسط فى ذلك الوقت — فى الاتجار بالقاهرة بعد أن كانوا قد حصلوا على موافقة الخليفة الفاطمى ، الظافر سنة ١١٥٤ م ، مع تخصيص فندق لهم بالقاهرة حيث يستقرون ويركزون نشاطهم التجارى (١) . فلا غرابة إذاً أن يكون صلاح الدين محدد سياسة مصر التجارية وواضع أساسها وإطارها لبلوغ مصر أمالها التجارية القائمة على السيطرة والتحكم فى ذلك الطريق الحيوى المار بأرضها ومجمل تلك السياسة أنه احتفظ بالبحر الأحمر بحراً إسلامياً خالصاً فى الوقت الذى أتاح فيه كل الفرص الممكنة لتجار المستأمنين الفرنج كيما يحققوا جميع مشروعاتهم التجارية فى موانى مصر المفتوحة أمامهم على ساحل البحر المتوسط ؛ إذ كان صلاح الدين على يقين أيضاً بأن هؤلاء الغربيين ضرورة هامة من ضرورات توسع التجارة المصرية ونماء أسواقها ومكانتها ؛ وما يترتب على ذلك من رخاء لشعبه وتضخم مطرد لخزائنه هما أهم معول لتفوق مصر وتوكيد مكانتها الدولية . هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى كان صلاح الدين فى موقفه هذا إنما يستجيب للتطور التاريخى والتجارى فى حوض البحر المتوسط الذى سيطرت عليه تلك القوى البحرية الأوربية الجديدة وعلى رأسها البنادقية وجنوه وبيزا ومرسيليا وبرشلونة وغيرها .

فظروف مصر إذاً وتوجيه العصر هى التى خلقت تلك السياسة التجارية التى لم تعرفها مصر فى العصر البطلمى أو الرومانى أو البيزنطى القبطى . فلم يكن

---

(١) Heyd : Histoire du commerce du Levant au Moyen Ages vol. I pp. 392-3

هناك فى تلك العصور جميعاً أى اتجاه يرمى الى الحيلولة ، دون وصول تاجر البحر المتوسط إلى البحر الأحمر . كما أن مصر الإسلامية قبل الحركة الصليبية لم تحل دون تغلغل التاجر البيزنطى أو التاجر الراذانى « اليهودى » فى أرضها والوصول إلى البحر الأحمر (١) .

ولصلاح الدين وأسرته دور خاص فى تاريخ طائفة الكارمية . فعلى الرغم من ندرة المعلومات عنهم فى تلك الفترة من تاريخهم إلا أن دولة الأيوبيين وسياسة صلاح الدين هى التى حددت مستقبلهم — ويكفى دليلا على ذلك أن تلك السياسة قد تركت لهم الميدان خالياً لينهضوا بالمشروعات التجارية الكبرى بين الشرق والغرب فى البحر الأحمر وفى مصر وفى الموانى المصرية على البحر المتوسط حيث يهبط التاجر الغربى ليشترى سلع الشرق منهم . فلا غرو إذا قامت علاقاتهم بمصر الأيوبية على الثقة والتعاون التامين فى سبيل مستقبل تجارى زاهر . وليس فى هذه الحقيقة شىء من الغرابة إذا عرفنا أن أكبر محن هؤلاء الكارمية وأهم مرحلة حاسمة فى حياتهم إنما كانت فى عهد الدولة الأيوبية بعامة وفى عهد صلاح الدين بخاصة . والكارمية كتجار كبار متمرسين أدركوا أهمية عهد صلاح الدين فى تقرير مصيرهم بعد أن أحسوا خطر الفرنج وأطماعهم التجارية فى الشرق الإسلامى بوجه خاص وفى مصر والبحر الأحمر على الأخص . ولعل أكبر محنة امتحن بها الكارمية فى عهد الدولة الأيوبية إنما كانت فى عصر صلاح الدين نفسه ؛ وهى محاولات الصليبيين وحملاتهم على البحر الأحمر والطريق المؤدى إليه . ولا شك أن أهم هذه المحاولات (٢) هى المحاولة التى قام بها البرنس ارناط صاحب الكرك (٥٧٧ هـ / ١١٨١ م — ٥٧٨ هـ/١١٨٢ م) (٣) ،

---

(١) ابن خرداذبه — كتاب المسالك والممالك ص ١٣٥ — ١٥٤ وابن الفقيه — مختصر كتاب البلدان ص ٢٧٠ — ٢٧١ والمقدسى — أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم ص ١٩٩ وابن المقفع — تاريخ بطاركة الإسكندرية ج ٢ ص ٧٨ .

(٢) أبو شامة — كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين ج ١ ص ١٩١ وابن الجوزى — مرآة الزمان ج ٩ ص ٦٠٤ وابن واصل — مفرج الكروب ج ١ ص ٣١ و ٦٢ وابن أيبك — درر التيجان ج ٤ ص ٣٦٩ وابن قاضى شهبه كتاب الدر الثمين فى سيرة نور الدين ص ١٩١ .

(٣) ابو شامه — نفس المرجع ج ٢ ص ٣٥ و ٣٦ وج ١ ص ٢٤٢ وابن واصل — نفس

وباءت بالفشل نتيجة لجهود صلاح الدين الحاسمة فى استئصال الفرنج من البحر الأحمر والقضاء على خطرهم عليه. وما أوضح ما خاطب به صلاح الدين الخليفة العباسي فى تصميمه وعزمه على إقرار النفوذ التجارى الإسلامى فى البحر الأحمر فى أيدى الكارمية حين قال إن انتصار الأسطول الصليبى « القاصد سواحل الحجاز واليمن » معناه أن « يمنع طريق الحاج عن حجه . . . ويأخذ تجار اليمن وكارم عدن ، ويلم بسواحل الحجاز »[(١)] . ولم يقم الصليبيون بعد ذلك بمحاولة للوصول إلى البحر الأحمر عن طريق مصر والشام بعد فشلهم الذريع الذى منوا به فى تلك المحاولات وبعد أن طردهم صلاح الدين من الكرك ومن مصر من قبل وتمكن فى النهاية من حصر أهم نشاط لهم على شريط ضيق على ساحل الشام كما حدد نشاطهم التجارى على موانى مصرية معينة على البحر المتوسط .

والدولة الأيوبية كانت حريصة مخلصة فى توكيد نفوذ الكارمية فى البحر الأحمر وفى تشجيعهم على التوسع فى مشروعاتهم التجارية وتحقيق ما يصبون اليه من وراء كفاحهم الاقتصادى فيصبحون أهم طبقة تجارية فى الإمبراطورية المصرية . كما أن الكارمية من ناحيتهم يعون هذا الاتجاه من جانب الدولة ويقدرونه حق قدره ويسهمون لأجل ذلك فى الإبقاء على فتوتها وقوتها . حدث فى سنة ٥٧٧ هـ (سنة ١١٨١ م) — وهى نفس السنة التى هاجم فيها الفرنج عيذاب والتجار فى البحر الأحمر — أن وصل تجار الكارم من عدن إلى عيذاب فحصل منهم صلاح الدين « زكاة أربع سنين »[(٢)] . وأن يطالبهم صلاح الدين بتلك الضرائب دفعة واحدة وأن يقوم هؤلاء الكارمية بالوفاء بها دون احتجاج أو تذمر إنما يدل أولا على طاقتهم المالية ، ثانياً على تقديرهم السليم لمصالحهم التجارية ، وبخاصة توطيد أقدامهم فى ميدان التجارة المصرية فى تلك

المرجع ج ١ ص ٧٥ وابن الجوزى — نفس المرجع نشر (Jewett) ص ٢٣٥ — ٢٣٦ والذهبى — دول الإسلام ص ٦٦ وابن أيبك — نفس المرجع ج ٤ ص ٣٧٤ والمقريزى — السلوك ج ١ ص ٧٩ والصفدى — الوافى بالوفيات ج ٥ ص ٦٤٨ والعينى — عقد الجمان المجلد ٥١ ص ٦٤٧ — ٦٤٨ والقلقشندى — صبح الأعشى ج ١٣ ص ٨٥ —٨٦ وج ٣ ص ٣٩٢ .

(١) أبوشامة — نفس المرجع ج ٢ ص ٣٦ و ٣٧ وابن شداد — سيرة صلاح الدين ص ٣٧ .

(٢) المقريزى — السلوك ج ١ ص ٧٣ — ٧٤ .

المرحلة . وليس غريباً أن يؤدى الكارمية زكاة أموالهم عن طيب خاطر للسلطان الذى يرعى مصالحهم ويسهر على توطيد مركزهم الاقتصادى بين الشرق والغرب بل ويذود عن هذا المركز فى نفس تلك السنة ليقضى على أكبر محاولة أقام بها الصليبيون للتوسع فى البحر الأحمر . وفى سنة ٥٧٩ هـ (سنة ١١٨٣ م) أى فى السنة التالية لانتصار صلاح الدين على حملة البرنس أرناط فى البحر الأحمر تولى تقى الدين عمر بن أخى صلاح الدين حكم مصر نيابة عنه[١] . وهذا الحاكم هو الذى بنى للكارم فندقهم العظيم فى الفسطاط على شاطئ النيل حيث ترسو مراكبهم المحملة بسلع الشرق وأهمها التوابل . وقد أوقف هذا الفندق على « سكن الكارم »[٢] . وبذلك يستقر نشاط هذه الطائفة لأول مرة فى داخل الأراضى المصرية بل وفى قلب مصر ، ومن فندق موقوف على جهودهم التجارية . وبعد ذلك كان طبيعياً أن ينتظم نشاطهم فى مصر وأن تعدلهم الفنادق أو يبنوها لاستقبالهم واستقرارهم فى قوص والإسكندرية خاصة [٣] — والفندق هو قمة ما وصلت إليه طاقة المشروعات التجارية فى مصر الأيوبية والمملوكية وذروة ما وصل إليه اجتهاد القوامين على التجارة حكومة وتجاراً .

وقد كانت هذه الطائفة القوية المتماسكة من التجار المسلمين كما تدل المصادر المعاصرة . ومن أراد أن يصبح منهم كان عليه أن يدخل الإسلام وأن يستقر فيه . ولم يوجد فى صفوفهم يهودى واحد [٤] ؛ وإن قبلوا اليهودى الذى يسلم ويظل على إسلامه . وبذلك ضم هؤلاء الكارمية إلى خبرة التاجر المسلم خبرة التاجر اليهودى الذى يسلم ويتوارث أبناؤه تجارة الكارمية صناعة والإسلام ديناً .

---

(١) أبو شامه — الروضتين فى أخبار الدولتين جـ ٢ ص ٥١ .

(٢) ابن دقماق — الانتصار بواسطة عقد الأمصار جـ ٤ ص ٤٠ و ٣٥ .

(٣) راجع النويرى — نهاية الأرب مخطوط رقم ٥٥١ معارف عامة المجلد ٢٧ ص ٢١ — ٢٢ .

(٤) انظر ما قاله Strauss : History of the Jews in Egypt p. 197

وراجع أيضاً ترجمه التاجر الكارمى الذى كان يهودياً ثم أسلم فى السلوك جـ ٢ ص ١٣٣ والنويرى — نهاية الأرب مخطوط رقم ٥٩٢ معارف عامة جـ ٤ ص ٦٢ وابن حجر — الدرر الكامنة جـ ٢ ص ٣٨٣ ، ٣٨٤ وابن تغرى بردى — النجوم جـ ٩ ص ٢٢٩ والمنهل الصافى جـ ٢ ص ٤٥٧ والعينى — نفس المرجع المجلد ٦١ ص ٢٠ — ٢١ .

هذا فضلا عن تجربة التاجر العباسى المسلم الذى استوطن مصر بعد الانحلال الذى أصاب قلب الدولة العباسية .

ولعل أول سؤال يتبادر إلى الذهن بعد ذلك يهدف إلى معرفة السبب فى تمسك هؤلاء التجار بالإسلام أساساً لوحدتهم وعصبتهم ، وأعمق تقليد لبقائهم . لقد بدأ التاجر الكارمى نشاطه فى البحر الأحمر فى العصر الفاطمى فى الوقت الذى تمتع فيه اليهود بالنفوذ التجارى الكبير فى داخل مصر ؛ ومما يجدر تفهمه من وجهة النظر الاقتصادية أن ارتباط المسلمين والقبط بالأرض والزراعة ، والإدارة المالية قد أتاح الفرصة لارتفاع أهمية اليهود فى التجارة المصرية . كما نلحظ أيضاً أن احتفاظ التاجر الكارمى أو المسلم بنشاطه الممتاز فى البحر الأحمر له أصوله الشرعية : فالذمى ، وإن لم يمنع من السفر فى البحر الأحمر أو فى بحر الحجاز إلا أنه قد حرم — قانوناً — من حق الإقامة فيه او من مناطق منه على الأقل. وسجل ابن بطوطة كذلك أن تجار نصارى الشام لم يكونوا يتعدون قرية الفلا — جنوبى تبوك — جنوباً (١) وإذا دلت المصادر على أن الذمى قد ولج البحر الأحمر فمثل ذلك الحق الشرعى من شأنه أن يذكى التنافس الاقتصادى فى الوقت الذى يرى فيه الكارمى التاجر اليهودى محتفظاً بالمكانة الأولى فى تجارة مصر الفاطمية . أضف إلى هذا كله أن الأساس الدينى للمجتمع الوسيط كان كفيلا بأن يبلور حول الدين كل مظاهر النشاط فى المجتمع الإسلامى أو المسيحى أو اليهودى ، وأن يصبغه بصبغته. وأخيراً ، وليس آخراً ، لا يخفى أثر الأحداث الخطيرة التى مرت بها مصر والعالم الإسلامى فى القرن الخامس الهجرى (الحادى عشر م) فى ربط هؤلاء الكارمية برباط وثيق حول دينهم وتجارتهم . لقد تآزر هؤلاء الكارمية لمواجهة أخطار القراصنة ضمن ما واجهوا من أخطار . وليس يخفى أن آمال الصليبيين كادت تطيح بمكانتهم التجارية فى البحر الأحمر — فنوايا الفرنج وأغراضهم التجارية فى البحر الأحمر قد اتضحت منذ ثبتت أقدامهم فى بلاد الشام ، فاتجهوا إلى الوصول إلى مراكز التجارة فيه وتهديد القوامين على نشاطه التجارى . فكان رد

---

(١) رحلة ابن بطوطة ج ١ ص ٢٦٠ — ٢٦١ .

الفعل الطبيعي ، هذا التكافل والتساند الطائفي تدعمه وحدة الدين التي كانت أهم مميزات الطائفة الواحدة في كل كفاح اقتصادي في ذلك العصر . وقد تسلحت طائفة الكارمية بهذه العناصر كلها ؛ فلم يوجد بين صفوفها يهودي واحد . ولا شك أن اهتمام اليهودي بالتجارة — اهتمامه بوجوده وبقائه — كان له أثره القوى في الصراع وفي رد الفعل . فاهتم هؤلاء الكارمية بأمر وحدتهم ، كما اهتموا بصبغتهم الإسلامية محافظة على كيانهم وخشية انتشار النفوذ اليهودي الذي قد يؤدي إلى ذبول مكانتهم التجارية ، واليهود أوسع حيلة وأمهر صناعة في المجال التجاري . فلكل هذه العوامل والظروف كان لا بد أن ينتج تفاعل خلاصته تحزب تجار البحر الأحمر حول دينهم وتجارتهم وثقافتهم الإسلامية كأساس لبقائهم وبدء كفاحهم واستمرار تقدمهم ونشر نفوذهم التجاري والاقتصادي من البحر الأحمر ثم في مصر ثم في الإمبراطورية المصرية وما وراءها .

وجدير بالملاحظة أن اضمحلال مكانة اليهود التجارية في البحر المتوسط ، بعد أن غلب الفرنج وتجار المدن المسيحية في لجة ، قد عاونت على ضعف أثرهم في الدورة التجارية بين مصر والشرق والغرب . وساعد على ذلك أيضاً طبيعة جهود الكارمي نفسها . فالتاجر اليهودي في الشرق أو التاجر الراذاني بين الشرق والغرب قد تاجر قبل العصر الكارمي في سلع الشرق إلا أنه صب نشاطه في سلع لا تتصل بصميم حاجات الشعوب في الاستهلاك والمطالب المادية العامة ؛ فهم قد تاجروا في المعادن النفيسة والجواهر والتحف (١) والطرف مما يعاون على تقدير القول بأن الفلفل كان يحل في أوربا محل النقود في التداول . ومعنى ذلك أنهم كانوا تجار الطبقة الأرستقراطية . أما التاجر الكارمي فهو تاجر التوابل وسلع الشرق أساساً — تلك السلع التي اصبحت أهم تجارة لمصر مع الغرب في العصرين الأيوبي والمملوكي (٢) نتيجة لازدياد سكان أوربا ولحركة التعمير الكبيرة التي وقعت في تلك القارة في القرن الثاني عشر م ، ونتيجة للنشاط البحري الفائق بين مصر والغرب وقتذاك .

---

(١) ابن خرداذبه — نفس المرجع السابق ونفس الصفحة .

(٢) Pierenne : op. cit. p. 143

فلأول مرة فى تاريخ مصر الإسلامية تسيطر على التجارة المصرية هيئة إسلامية خالصة تتحكم فى الوقت نفسه فى أهم تجارة عالمية وقتذاك وهى تجارة التوابل وسلع الشرق التى كانت مصر سوقها الكبرى والإسكندرية ودمياط مركزى تصديرها المشهورين فى العالم الوسيط كله . وجاء ذلك نتيجة للسياسة التى وضعها صلاح الدين وأخلص فى التمسك بها سلاطين الأيوبيين والمماليك من بعده : فهم لم يتزحزحوا عنها قيد أنملة وبذلوا فى سبيل الكفاح عنها التضحيات الجسيمة من جهد ورجال ومال . وهكذا ينتصر توجيه العصر الدينى فى مجال خطير من مجالات الحياة المادية سواء فى مصر أم فى الغرب . فكما تكونت على يد الكارمى أهم قوة موجهة فى الطبقة الوسطى من البحر الأحمر ومصر ، تكونت على يد التاجر المسيحى الغربى الكبير أهم قوة موجهة فى الطبقة الوسطى فى البحر المتوسط والغرب

وقد ظل الكارمية فى مصروالبحر الأحمر قوياً نامياً ، ولم يبد فى الجو السياسى أو الاقتصادى ما يهددهم أو يثيرهم على الدولة وهى ترعى مصالحهم ولا تعتدى على كيانهم الاقتصادى بل وتدافع عنه وتتمسك به . ومن أهم ما يدل على ذلك أنه لم تقم لهم ثورة تنبىء عن فقدان التوازن بين الطبقة الوسطى والأقطاع فى مصر . أما فى البحر الأحمر فلم يقم الغرب بمحاولة حربية للتغلغل فيه بعد ذلك الفشل الذريع الذى منى به فى عصر صلاح الدين ويعتبر فريد ذلك النص الذى كتبه متى الباريسى ذاكراً أن العلاقات الطيبة بين مصر والإمبراطور فردريك الثانى بلغت حداً من الوثاقة مكنته من المشاركة فى نشاط السلطان الأيوبى التجارى فى الشرق — وقد كان جميع ملوكه من أصدقائه — فأرسل مندوبيه التجار إلى هذه البلاد براً وبحراً . وغنى عن البيان أن جميع القرائن التاريخية تدل على أن هذا القول غير صحيح . وربما كان أول سبب لذلك أن مصر لم تكن آنذاك من الضعف بحيث تقبل المساومة فى خطتها التجارية التقليدية الدقيقة فى البحر الأحمر والمحيط الهندى ، ثم إن روايات متى الباريسى عن مصر والشرق لا تتسم دائماً بطابع الدقة أو الصحة ، هذا فضلا عن غموض النص الذى لا يوضح أى تجار حملوا إلى فردريك سلع الشرق واشتغلوا لحسابه . كما أن تلك الهدية العظيمة التى بعث بها الكامل إلى الامبراطور بما فيها من سلع وتحف من الهند واليمن والعراق والشام

ومصر والعجم كانت كفيلة بأن تثير خيال الكتاب نحو هدف أوربا التجارى فى الوصول إلى مراكز إنتاج سلع الشرق . فكان هذا الإسراف الذى اتسمت به رواية متى الباريسى (١) . ومعنى ذلك كله أنه مهما قامت العلاقات الودية بين مصر والغرب كما حدث فى عهد الإمبراطور فردريك الثانى ، فمصر قد ظلت مستمرة على سياستها التجارية بين الشرق والغرب فى ذلك العصر . وإذا تتبعنا العلاقات التجارية ودرسنا المعاهدات المختلفة التى أبرمت بين مصر ودول الغرب التجارية لاتضحت لنا هذه الحقيقة بكل جلاء .

وإذا انتقلنا بعد ذلك إلى دراسة موقف الحكومات المصرية المتعاقبة فى عهد المماليك من طائفة الكارمية لوضح لنا بجلاء استقرار السياسة التجارية المصرية واستمرار تقاليدها التى تهدف إلى المحافظة على مكانتهم من ناحية ومن ناحية أخرى تدل على نجاح هؤلاء الكارمية وتوفيقهم فى مهمتهم الاقتصادية فى البحر الأحمر ومصر حتى أصبحوا فى «عدة وافرة» (٢) كما أصبح عددهم كبير جداً (٣) والواقع أن البحر الأحمر لم يحظ فى تاريخه الطويل خلال القرون الوسطى من النشاط التجارى بمثل ما حظى به على يد هؤلاء التجار الكارمية . ولكن هذا الكفاح التجارى قد مر بفترة حرجة دقيقة هى فترة انتقال الملك من دولة الأيوبيين إلى مماليكهم فى مصر . فلقد سجلت سنة ٦٦٠هـ (١٢٦٢) م أكبر أزمة لسياسة مصر التجارية فى البحر الأحمر ولمكانة الكارمية فى التجارة العالمية ؛ وذلك نتيجة للظروف الدقيقة التى مرت بها مصر فى نهاية العصر الأيوبى وبداية العصر المملوكى . فاتجاه الصليبيين إلى غزو مصر وإنقاذ حملة القديس لويس إلى أراضيها ، يليها غارة المغول على الإمبراطورية المصرية فى حملة هولاكو ، وثورة العرب فى داخل مصر نفسها ، وكذلك التجاء المظفر قطز إلى العسف وإرهاق العامة بطبقاتهم من مختلف الحرف والصناعات بما جمع منهم من مال بلغ أحياناً ثلث ثرواتهم (٤) —

---

(١) Matthew Paris English history vol. II p. 427, Heyd : op. cit. vol. I pp. 408-409.

(٢) المقريزى — السلوك ج ٢ ص ١٠٣ .

(٣) ابن حجر — الدرر الكامنة ج ٣ ص ٢٥٨ .

(٤) المقريزى — نفس المرجع ج ١ ص ٤٣٧ — ٤٣٨ .

كل ذلك كان لا بد أن يفرض على التجارة المصرية مخاطره . ولذلك كان طبيعياً أن يفكر الكارمية فى أمرهم ومستقبلهم فى هذه الظروف الجديدة . ورأوا أن المحافظة على مصالحهم تقضى بعدم السفر إلى مصر محتفظين بمراكزهم التجارية الكبرى فى اليمن والبحر الأحمر فحسب . وجلى أن الموقف التجارى كان فى حاجة إلى رجل فى حزم الظاهر بيبرس وثاقب رأيه لكى يدعم الأسس التى قامت عليها سياسة مصر تجاه الكارمية من توفير العدل والأمن اللازمين لبقائهم وتفوقهم . وقد أفلح فى إقرار الأمن والثقة ونشر العدالة فى إمبراطوريته . وسرعان ما وصلت إلى الكارمية وغيرهم من التجار فى البحر الأحمر أخبار عدل السلطان الجديد وإنصافه وحسن سمعته ، فتوافدوا على مصر أفواجاً بعد أفواج . لقد وقفوا موقفهم السلبى منتظرين وجلين إلى أن استبانت لهم خطة الظاهر بيبرس الذى لم يكتف بإقرار الأمن والعدل فى ربوع مصر وإبطال ما فرضه المظفر قطز من مكس(١) . بل أرسل أيضاً فى سنة ٦٦٠ هـ (١٢٦٢ م) إلى ولاته فى قوص وعيذاب يوصى بالتجار الوافدين وبالمحافظة على مصالحهم . فلا غرو إذ قال ابن واصل إنهم كانوا قد سافروا إلى اليمن وعزموا على الإقامة وترك السفر » (٢) إلى مصر ثم رجعوا عن رأيهم بل وسافروا إلى عيذاب فى غير أوان السفر . وقاموا سنة ٦٦٠ هـ (سنة ١٢٦٢ م) برحلتين تجاريتين بدلا من واحدة — كما كانت العادة — و « هذا ما لا يسمع بمثله » (٣) . ولم يتعرض أحد لشىء من أموالهم « ولا عقال بعير » (٤) إلا بالحق .

ولم تكن تلك المواقف الحاسمة التى وقفها الظاهر بيبرس إلا دعماً واستمراراً للتقاليد التجارية الأيوبية التى استخلف عليها المماليك حين استخلفوا على حكم

---

(١) المقريزى — نفس المرجع ونفس الجزء ص ٤٣٧ .

(٢) ابن واصل — مفرج الكروب جـ ٢ ص ٤٠٢ .

(٣) ابن واصل — نفس المرجع ونفس الجزء والصفحة

(٤) ابن واصل — نفس المرجع ونفس الجزء والصفحة . وجدير بالملاحظة أن أهمية عيذاب أخذت فى الانحدار بعد سنة ٦٦٠ هـ وبدأ ميناءى الطور من السويس يحتلان محلها وأخذت قوافل الكارمية البحرية تتجه من عدن إلى الطور أو السويس ثم تنقل قوافلهم البرية حمولات تلك السفن عبر طورسينا والشرقية إلى القاهرة ومنها بالنيل أو بالبر إلى الإسكندرية ودمياط .

مصر وإمبراطوريتها . ولم يكن امتداد نفوذ مصر التجارى فى المحيط الهندى وتنميته على يد هؤلاء الكارمية إلا تطوراً طبيعياً لاستقراره فى البحر الأحمر وللكفاح التجارى الناجح الذى حققته طائفتهم. فلقد وضعت مصر جواز مرور لتوسيع نشاطها التجارى حتى بلاد الصين. هذا الجواز الذى قال عنه نيكولو دى كونتى بعد مغامرته الفريدة فى البحر الأحمر أنه سبيل المسافر أو التاجر من تلك المنطقة التى تسيطر عليها مصر [١] . وفى الواقع بعد ذلك الجواز تقريراً خطيراً عن السياسة التجارية التى رسمتها مصر فى البجر الأحمر والمحيط الهندى للتوسع فى استجلاب سلع الشرق والرقيق ، ويلقى ضوءاً باهراً على قدرتها فى تصريف ما يرد إليها من سلع الشرق فى حوض البحر المتوسط .

واستقرار السلم والأمن بين ربوع البحر الأحمر وموانيه له أجل أثر فى انتظام جهود تجاره فيه ؛ ولكن تجار البحر الأحمر — شأن غيرهم من تجار العالم فى ذلك الوقت — كانوا يواجهون خطر القراصنة الذين يسيئون إلى الحياة التجارية فيه إساءة بالغة . إن الشوانى المصرية المسلحة كانت تحمى سفن الكارمية فى البحر الأحمر من شر غارات القراصنة ، وتعمل على تطهيره منهم منذ عهد الدولة الفاطمية . كما وصلت سفن مصر إلى اليمن حاملة الجند والعتاد لإقرار الحكم الأيوبى فيها. وما أن أتم ذلك الأسطول مهمته حتى اتجهت الحكومة إلى الاستفادة منه فى حراسة السفن التجارية بين الهند واليمن « من سطوة السراق » [٢] . وليس يخفى أثر ذلك فى تأمين الأرواح والأموال وتوسيع الصلات البحرية التجارية بين مراكز جلب التجارة فى الشرق ومراكز تصريفها فى مصر . وكما توفر الأمن فى البحر الأحمر توفر فى الطريق بين موانى مصر على ذلك البحر وبين النيل وواديه . ويقدم لنا ابن جبير صورة طيبة عن أمن الطريق بين عيذاب وقوص — وهى أشق مراحل الطريق فى مصر بين البحر الأحمر والإسكندرية ودمياط حتى

---

(١) راجع تفاصيل هذه المغامرة كما ذكرها بيروكافور على لسان نيكولو نفسه فى :
Pero Tafur: Travels and Adventures pp. 84-86. pp214 A .S. Atiya: The Crusades in later middle Ages

(٢) تاريخ ابن المجاور جـ ٢ ص ١١٦ .

قال إن أحمال التجار من القرفة والفلفل وغيرها من التوابل تترك ملقاة بها والقوافل صاعدة وهابطة لا يتعرض لها أحد إلى أن يأخذها صاحبها ! [١]

ولقد كان للكارمية محطاتهم التجارية الكبرى فى عدن وتعز وزبيد[٢]. وفى غلافقة شيدوا فنادقهم العظيمة التى ينظمون فيها شئونهم الاقتصادية . وكذلك كانت بئر الرباحية — مستقى أهل غلافقة — فرضة الكارم إذا ما وصلوا من الديار المصرية [٣] . ومن عيذاب والطور والسويس تبدأ رحلات قوافلهم بين البحر الأحمر وقوص والقاهرة والإسكندرية ودمياط . كما كان موسم الحج فرصة نادرة لتكتل متاجرهم فى جدة ومكة حيث تصل أفواج الحجاج والتجار من بلدان الإسلام المختلفة ، وحيث تعقد الصفقات التجارية الكبيرة . ومما يدل على ذلك أن السلطان المملوكى الأشرف شعبان ألغى جميع المكوس المفروضة على المتاجر التى يحملها الحجاج إلى مكة ولكنه استثنى منهم « تجار الكارم وتجار الهند وتجار العراق »[٤] الذين يعتبرون مكة من أهم مراكزهم للاستثمار والاتجار على أوسع نطاق . وقد ذكر ابن سعيد — الجغرافى العربى الذى عاش فى القرن السابع الهجرى (الثالث عشر م) — أن سواكن كان لها نشاط التجارى المرموق ، وأن ملكها من البجة المسلمين ، وأن له ضرائب على مراكب الكارمية المارة بين الحجاز واليمن وعيذاب[٥] . أما زيلغ فكانت أهم ميناء عل الطراز الإسلامى للحبشة تتجمع فيه سلع تلك المنطقة التى يحملها الكارمى إلى مصر فيما يحمل من متاجر الشرق والبحر الأحمر . كما كانت دهلك من موانى الكارمية المعروفة بين

---

(١) رحلة ابن جبير ص ٦٦ — ٦٨ . راجع أيضاً خطط المقريزى ج ١ ص ٢٠٤ .

(٢) أبو مخرمة — تاريخ ثغر عدن ج ١ ص ٥٤ و ٦٨ وج٢ ص ١٣٨ والبحار الجندى — كتاب السلوك فى طبقات العلماء والملوك ج ٢ ص ٣١٧ وتاريخ ابن المجاور ج ١ ص ١٠٩ وابن تغرى بردى — النجوم الزاهرة (كاليفورنيا) ج ٥ ص ١١٧ (ودار الكتب) ج ١٠ ص ٥٦٤ والمقريزى — السلوك ج ٢ ص ٩٣٠ .

(٣) تاريخ ابن المجاور ج ٢ ص ١٩٢ .

(٤) الفاسى — شفاء الغرام ص ٢٨٥ ودرر الفرائد ص ٣٠١ .

(٥) Y. Kamal (E.d) : Monumenta Cartographica Africae et Aegyptie. Tome IV fasc. I p. 1084

المحيط الهندى ومصر .

وقد كان طبيعياً أن يدرك الكارمية أهمية اليمن فى رحلاتهم التجارية بين بحر الهند وبحر الروم . وكما استطاعوا أن يدعموا نفوذهم التجارى والاجتماعى ومكانتهم الرفيعة فى مصر وتمكنوا من الوصول إلى أعلى المناصب فى حكومة اليمن . فلا غرابة أن يستوزر صاحب اليمن التاجر الكارمى يحيى بن عبد الله بن محمد بن مسند الذى كانت له الحظوة عند الناصر محمد أيضاً [١] . فالكارمية لم يكن لهم أهميتهم فى العلاقات التجارية بين مصر واليمن فحسب بل عملوا على إبقاء الصلات الطيبة بين البلدين وذلك إبقاء على ازدهار تجارتهم وتدعيم مكانتهم . وكذلك كانت مصر ترعى مصالح هؤلاء الكارمية فى اليمن وفى غيرها من مراكز تجاراتهم فى البحر الأحمر . فحمتهم من شر ملوك اليمن إذا ما ارهقوهم بالضرائب والمكوس : شكا عدة من التجار الكارمية وبخاصة الوافدين منهم فى الصين إلى السلطان الناصر محمد من تصرفات الملك المؤيد صاحب اليمن إزاءهم سنة ٧٠٤ هـ (سنة ١٣٠٤م وإرهاقه إياهم بالمكوس ؛ وكان فى الوقت نفسه قد قطع الهدية التى يرسلها إلى مصر — ومبلغها ستة آلاف دينار [٢] فأرسل له السلطان رسالة يهدده ويحمله عاقبة سوء تصرفه . ولكن التهديد لم يحل الأزمة إذ أرسل ملك اليمن هديته إلى مصر وصلت سنة ٧٠٥ هـ (سنة ١٣٠٥ م) فوجدت « أقل من العادة » كما أمعن فى ظلمه للتجار المصريين فنهب أموالهم مما أساء إلى العلاقات بين البلدين . ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل لقد أرسل صاحب اليمن الأموال إلى مكة ليغرى أهلها بالثورة ضد مصر وبتقديم اسمه على اسم السلطان المملوكى فى الخطبة فصمم الناصر على إرسال حملة على اليمن ، بيد أن الكارمية ابتهلوا إليه أن يلجأ إلى الحلول السلمية ، فوافق على أن يبعث الخليفة المستكفى رسالة إلى المؤيد ينذره فيها ويحذره مما أقدم على عمله [٣] ، فعدل ملك اليمن موقفه متوخياً إصلاح علاقاته

---

(١) ابن حجر — الدرر الكامنة ﺟ ٤ ص ٤١٩ . راجع أيضاً أبو مخرمة — نفس المرجع ﺟ ٢ ص ١٣٧ — ١٣٨ .

(٢) المقريزى — السلوك ﺟ ٢ ص ٧ والعينى — عقد الجمان المجلد ٥٨ ص ٣٢٩ — ٣٤٠ .

(٣) راجع نص كتاب الخليفة كاملا فى صبح الأعشى ﺟ ٦ ص ٤٢٢ — ٤٢٦ .

بمصر وبالتجار الكارمية [١] .

وقد كان فى اهتمام مصر بإقرار الأمن فى الحجاز وبتوفير المساعدات اللازمة لأهله حتى لا يضطر أمراؤها إلى الإفراط فى فرض المكوس أو الإساءة إلى موسم التجارة فى فترة الحج ، أثره الطيب فى استقرار نشاط الكارمية فى الحجاز الذى تهبط إليه قوافل التجار بين مصر والمغرب وبلاد التكرور ومن الشام والعراق وخراسان وما حواليها ومن اليمن وجنوب شبه الجزيرة وأرض الحبشة والهند وغيرها .

وفضلا عن رعاية مصر لشئون الكارمية الوافدين على الحجاز ، سهرت على مصالحهم فى موانى البحر الأحمر وبلاده المختلفة : فعملت على نشر العدل فى ربوعه حتى تحفظ لكل كارمى حياته ومصالحه . وطالما حسم سلاطين مصر فى حل مشاكل الكارمية والتخلص مما يقابلهم من عراقيل لا يسهل عليهم دفعها . وطالما عرضت على دار العدل بالقاهرة مشاكل التجار الكبرى فى الإمبراطورية المصرية . ومن أهم قضايا الكارمية التى عولجت فى دار العدل شكواهم التى تقدموا بها سنة ٦٦٢ ﻫ و سنة ١٢٦٣ م) فى حق صاحب سواكن وصاحب دهلك وخلاصتها أنهما يتعرضان لأموال من يموت من التجار فى بلادهم ، فأوفد إليهما السلطان الظاهر بيبرس رسولا ينكر عليهما ذلك[٢] ؛ بيد أن الإنذار وحده لم يكن كافياً لردعهما ولذلك فقد أرسل تجريدة سواكن (سنة ٦٦٤ ﻫ ١٢٦٤ م) أعادت الأمور إلى نصابها وأخضعت سواكن لحكم مصر[٣] ، وظهرت نتيجة ذلك واضحة سنة ٦٦٥ ﻫ (سنة ١٢٦٦ م) حين استخرج السلطان الزكاة من جميع أنحاء إمبراطوريته وكانت سواكن من بينها [٤] . بل لقد وقعت واقعة بين

---

(١) أبو الفدا – المختصر من أخبار البشر ج ٤ ص ٥٤ والخزرجى – العقود اللؤلؤية ج ١ ص ٣٧٣ وتاريخ ابن الوردى ج ٢ ص ٢٥٥ – ٢٥٦ والنويرى – نهاية الأرب مخطوط رقم ٥٩٢ معارف عامة (دار الكتب) ج ٤ ص ٢٦ المقريزى – السلوك ج ٢ ص ٣٢ – ٣٣ ، ٣٨ وابن تغرى بردى – النجوم (دار الكتب) ج ٨ ص ٢٢٦ وابن إياس – بدائع الزهور (بولاق) ج ١ ص ١٤٧ .

(٢) المقريزى – نفس المرجع ج ١ ص ٥٠٦ .

(٣) المقريزى – نفس المرجع ونفس الجزء ص ٥٥٠ .

(٤) المقريزى – نفس المرجع ونفس الجزء ص ٥٥٨ .

القبائل النازلة فى صحراء عيذاب فكتب المنصور قلاوون سنة ٦٨٠ هـ (سنة ١٢٨١ م) إلى صاحب سواكن يأمره بالعمل على التوفيق بينها « خوفاً على فساد الطريق »[١] أما صاحب دهلك فصار يرسل الهدايا إلى سلاطين مصر توطيداً للمودة ورداً لعادية الدولة الرسولية باليمن [٢] .

ومن يدرس تاريخ البحر الأحمر فى عصر المماليك ويبحث عن الجهود التى بذلتها مصر وقتذاك فى سبيل المحافظة على مكانتها التجارية فى العالم الوسيط وعلى نمو مشروعات الكارمى التجارية لا يستطيع أن يغفل تلك الحملة التى أعدها الناصر محمد لتطهير الصحراء العربية « وبرية عيذاب » من شر قطاع الطرق واعتدائهم على التجار المسافرين . فقد كانت أكبر حملة عرفها العصر الوسيط للقيام بتلك المهمة فى تلك المنطقة النائية . وكان سبب الحملة أن العربان ببرية عيذاب قطعوا الطريق على رسول اليمن القادم إلى الأبواب السلطانية وسلبوه ما كان يحمل من الهدايا ، كما نهبوا ما كان يحمل التجار الوافدون على مصر فى نفس تلك القافلة . ولما لم تفلح محاولات قائد تلك الحملة فى الاتفاق مع العربان الذين سلبوا رسول اليمن من التجار لأن والى قوص اعتقل كبيرهم رهينة لضمان استقرار الأمن فى المنطقة كلها — لرد ما أخذوه من الأموال ومراجعة الطاعة » سير الحملة إلى عيذاب ثم إلى سواكن التى خرج مستولين معلناً الولاء والانقياد إلى الأوامر السلطانية ، وقرر فى الوقت نفسه أن يحمل إلى الأبواب السلطانية ثمانين رأساً من الرقيق وثلاثمائة جمل وثلاثين قنطارا من العاج سنوياً[٣] .

وكما كان الكارمى أكبر موزع لمتاجر الشرق إلى الشام وأسواقها عن طريق تجارها الذين يعملون معه فى أسواق البحر الأحمر وبخاصة أسواق الحجاز فى

---

(١) المقريزى — نفس المرجع ونفس الجزء ص ٧٠٠ والخطط ج ٢ ص ٢٠٦ و ٢٠٨ .

(٢) راجع مادة دهلك Dahlak فى دائرة المعارف الإسلامية . راجع أيضاً ابن حجر — إنباء الغمر ج ١ ص ٣٥١ وتاريخ ابن الفرات ج ١ ص ٣٤٢ والقلقشندى — نفس المرجع ج ٥ ص ٣٣٦ .

(٣) النويرى — نفس المرجع مخطوط رقم ٥٩٢ معارف عامة ج ٤ ص ٧٥ — ٨٠ والمقريزى السلوك ج ٢ ص ١٦٢ و

Zetersteen (Ed.) : Beitrage zur Geschichte der Mamluken-Sultane p. 166.

موسم الحج ، كان أيضاً أكبر تاجر لسلع الشرق فى مصر . ولذلك ينصح ابن الحاج المستهلك الصغير فى مصر بألا يلجأ إلى الكارمية للحصول على مطالبه منها (١) .

أما علاقة الكارمى بالتاجر الغربى فتعتبر فى الواقع أخطر مراحل دورة السلعة الشرقية من مراكز إنتاجها وأسواقها الأسيوية والمصرية إلى المستهلك الأوربى . ومن المهم أن نلقى الضوء على هذه المرحلة الهامة من مشروعات الكارمى التجارية .

لقد فرضت الطبيعة نفسها لتحديد مدى التجارة بين مصر والغرب . فالبحر المتوسط لا ينفتح إلا فى فترة معينة تمتد من أواسط أبريل إلى مايو ومن أواسط أكتوبر إلى أواسط نوفمبر تقريباً ، (٢) وفى خلال هذه المدة (٣) ينحصر موسم التجارة بين الكارمى والبندقى والجنوى وغيرهما من تجار الغرب . كما أن مصر تحكمت فى تجارة الشرق المارة بأرضها وكان على « البرجوازية » الغربية المتاجرة معها أن توسع مشروعاتها التجارية مع مصر فى نطاق تلك السياسة التى فرضتها وتمسكت بها . فوظفت رءوس أموالها فى مصر فى سبيل الحصول على متاجر الشرق وأهمها التوابل . وكافحت فى سبيل التغلب على جميع الصعاب والمشاق السياسية والدينية والاقتصادية التى صادفتها فى هذا الطريق . بل وأعلن أهلها صراحة أنهم تجار قبل أن يكونوا مسيحيين (٤) . ولكن البابوية المهيمنة على سياسة أوربا إلى حد كبير ، فى ذلك العصر الصليبى ، تؤجج نار العصبية الدينية ، والحكومات المصرية المتعاقبة وتحرص على استقلال مصر وعلى المحافظة على مقومات نفوذها

---

(١) ابن الحاج – المدخل ج ٣ ص ١٢٠ .

(٢) راجع رحلة ابن جبير ص ٢٠٨ – ٢٥٩ وأيضاً ابن مماتى – كتاب قوانين الدواوين ص ٢٤٧ – ٢٤٨ .

(٣) إن انحصار موسم التجارة الخارجية المصرية بمدة قد أدى إلى انتقال كلمة مدة نفسها إلى الغرب ((Muddah)) فأصبحت تؤدى معنى الموسم فى الإسكندرية أو غيرها من موانى الإمبراطورية المصرية فى عصرى الأيوبيين والمماليك . ولقد جرت الكلمة اصطلاحاً بين تجار إيطاليا وظهرت فى مراسلاتهم التجارية قارن هذا بما قاله F.C. Lane : Andrea Barbarigo, Merchant of Venice pp. 62-64 وراجع أيضاً ص ١٠٢ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١١ و ١٤٥ و ١٧١ و ١٩٠ بنفس الكتاب .

(٤) أعلن هذا المبدأ البنادقة حين قالوا "Siams Veneziani, poi Christiani" وراجع : A.S. Atiya : op. cit. p. 114

الاقتصادى بعيداً عن خطر الغرب السياسى والاقتصادى لأنها توجس خيفة من هؤلاء الفرنج ، المحارب منهم والتاجر لما تدفعهم إليه أطماعهم من محاولات لغزو مصر والاستيلاء عليها . والواقع أن أخطر الخطط الأوربية لتهديد اقتصاديات مصر وللتغلب على سياستها التجارية التى فرضتها للتحكم فى تجارة الشرق خطتين : الأولى — المحاولات الحربية والحملات الصليبية التى تهدف إلى الاستيلاء على مصر بعد أن أيقن موجهو سياسة الحرب الصليبية أن نجاح الغرب فى الاستقرار بالأراضى المقدسة متوقف على تغلبهم على مصر . أما الخطة الثانية : فكانت نتيجة حتمية لذلك الفشل الحربى المتكرر — إذ فطن دعاة الحروب الصليبية وزعماؤها إلى أثر العامل الاقتصادى فى نجاح مصر فى البطش بحملاتهم على الشام ومصر . فلجأوا إلى وضع خطة جديدة فحواها ضرب الحصار الاقتصادى على السواحل المصرية وتحريم التجارة بين مصر والغرب والسعى إلى استغلال علاقة أوربا السلمية الجديدة مع المغول بين منتصف القرن الثالث عشر والرابع عشر للميلاد فى سبيل إحلال طريق الخليج الفارسى وطرق وسط آسيا المفتوحة أمام الغرب محل طريق البحر الأحمر المغلق فى وجه تجاره ؛ وفى ذلك تحطيم للضمانات التجارية المتينة التى تؤكد بها مصر تفوقها العسكرى والحربى ، وبهذه الخطة نفسها يمكن القضاء على الطبقة الكارمية . ولكن مشروعات الصليبيين ودعاتهم لم تكن فى هذه الناحية أيضاً عملية دقيقة ميسرة التنفيذ . وفى الوقت نفسه كانت طبقة التجار الأوربية فى البحر المتوسط قد تأكدت ، أو كادت ، من عجز هذه الخطط كلها وفطنت كذلك بعد فشل الصليبيين المتكرر إلى أن مصر قادرة على الدفاع عن حياضها وأن مكانة التاجر الكارمى أو كفاءته فى تأدية مهامه الاقتصادية دعامة قوية سليمة تؤكد كفاح الدولة وتدعم نجاحها . فليس غريباً بعد ذلك أن تسير العلاقات التجارية بين مصر ودول الغرب التجارية طوال عصرى الأيوبيين والمماليك على هذه الوتيرة : محاولات من الدول والمدن الأوربية المختلفة للحصول على امتيازات تجارية فى مصر ، وحرص مصر على استجابة مطالبها بقدر ما تبديه تلك الدول من حسن النية والرغبة الخالصة فى

التجارة أو كبت نزعات الغرب الحربية أو تحويلها بعيداً عن مصر [١] .

ولقد كشفت المعاهدات وكتب الحوليات والقصص النقاب عما كانت عليه العلائق التجارية بين المواطنين وعلى رأسهم الكارمية وبين الفرنج من سهولة ويسر وتسامح بقدر مفهوم معنى الحرية والتسامح فى العصر الوسيط [٢] . فلا غرابة إذا جمعتهم أسواق الموانى المصرية حيث يتحاجون ويتنافسون ويتاجرون بل من تجار الغرب المسيحى من ولد وعاش بالإسكندرية — مثلا — ومهما يكن من شىء فتلك الموانى أهم مجالات نشاطهم التجارى فى العالم الوسيط كله . وكذلك عقد التجار الشركات ، ليس فقط بين الوطنيين فحسب بل وبين الوطنيين والأجانب . وقد روى لنا المقريزى أمر شركة قراضة (أو مقارضة) بين تاجر كارمى وآخر فرنجى . وكان رأسمالها هو ما قدمه الكارمى ومبلغه عشرون ألف دينار ، أما استثمار المبلغ وتشغيله فيقوم به التاجر الفرنجى . وتدل رواية المقريزى عن تلك الشركة أن رأسمالها قد استخدم فى عملية مقاصة تمت بين الكارمى والفرنجى والسلطان الذى كان مديناً بمبلغ ستة عشر ألف دينار لذلك الفرنجى وذلك بأن دفع الأخير أربعة آلاف دينار للكارمى شريكه فى القراض وأحيل الكارمى على السلطان للحصول على باقى رأسماله فى الشركة وهو ستة عشر ألف دينار [٣]. وتدل هذه العمليات التجارية والمالية كلها على مدى ما وصلت إليه الثقة والأمانة وصلات العمل والاستثمار بين هؤلاء التجار من مختلف الأوطان والأديان . فلم تكن التجارة بين الفرنج والكارمية مجرد تبادل بسيط بل عمل بلغ مكانة مرموقة فى كيانهما الاقتصادى والخلقى الضرورى له .

وجدير بالملاحظة أن التجار الكارمية لم يصلوا فى مصر فى أول أمرهم إلى المكانة المالية التى تؤهلهم لتشغيل أموالهم فى التجارة والمشروعات المالية الأخرى .

---

(١) المثال التقليدى فى هذا الصدد هو حملة سنة ١٢٠٤ التى كانت موجهة لغزو مصر ثم تمكنت البندقية من توجيهها للاستيلاء على القسطنطينية وحققت بذلك أهدافها التجارية لا أهداف الحملة الصليبية المقصد الأساسى للمشروع .

(٢) راجع قصة على نور الدين مع مريم الزنارية فى ألف ليلة وليلة

(٣) المقريزى — السلوك ج ٢ ص ١٠٣ ، ١٠٤ وابن حجر — الدرر الكامنة ج ١ — ص ٤٠٢ .

ولذلك لا نجد لهم جهوداً اقتصادية ضخمة فى مجال غير التجارة . وعندما تضخمت رءوس أموالهم وتوطدت مكانتهم فى مصر والبحر الأحمر وأصبح لهم مركز سياسى واجتماعى قد لا يقل أهمية وخطراً عن مكانتهم التجارية فى كنف الحكومة المملوكية – تجلى أثر ذلك كله فى تاريخ النقد والائتمان المصريين . فقاموا بدور خطير فى حركة النقد المصرى فى كل تلك المناطق التى عملوا فيها . كما قاموا بتسليف الدولة لتمكينها من القيام بما تحدد لهذه السلفيات والقروض من أوجه انتفاع . والأمثلة عديدة على قيامهم بإقراض الدولة عندما تحتاج إلى اللازم لحرب أو لمشروع داخلى أو غيره طوال تاريخهم [١] . وقع نهاية القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر للميلاد بلغت مكانة الكارمية الاقتصادية أوجها وفى تلك الفترة يتم أكبر قرض مالى بينهم وبين الدولة . فقد أقرض ثلاثة من طبقة الكارمية هم برهان الدين إبراهيم المحلى وشهاب الدين أحمد بن محمد بن مسلم ونور الدين على بن الخروج السلطان برقوق سنة ٧٩٦ هـ (سنة ١٣٩٦ م) ألف درهم فضة . وقد ضمن محمود الأستادار وفاء الدين . وأن يضم موظف من موظفى الدولة السلطان فى ذلك العقد إجراء له مغزاه – فهؤلاء الكارمية قد وصلوا إلى المكانة المالية والاجتماعية التى قد يتضاءل إلى جانبها مكانة السلطان نفسه – الذى قد يكون على عرشه مزعزع فكان وجود أكبر موظفى دولته فى العقد المبرم بينهم وبين السلطان ضامناً . وقد جاء هذا القرض فى الوقت الذى أخذت فيه مصر تستعد لملاقاة التتار وعلى رأسهم تيمورلنك ، وفى الوقت الذى غمرت فيه النقود الرديئة والزغل الأسواق المصرية واختفت فيه الدراهم الفضية حتى أخذت مصر تعتمد على العملات الفرنجية . وإذا كان برقوق قد اقترض من أجل استعداداته لمنازلة تيمورلنك فإن ذلك القرض نفسه له مزاياه فى تيسير التعامل ؛ وبذلك العمل كله أسهم هؤلاء الكارمية مساهمة كبرى فى حماية الدولة والإبقاء على استقرار الأحوال فيها . بل إنهم بذلك الموقف قد عدوا أنفسهم

---

(١) المقريزى – نفس المرجع (مخطوط رقم ٣٣٣٧ تاريخ) ج ٣ ص ٩٤٩ . وابن تغرى بردى – النجوم (دار الكتب) ج ١٠ ص ٢٧١ – ٢٧٢ .

مسئولين إلى حد كبير عن بقائها . وغنى عن البيان أن خدمات الكارمية المالية الضخمة وجهودهم التجارية العظيمة قد خلفت بحق أضخم مصارف التسليف التى عرفتها مصر الوسيطة ، وأدت للدولة والتجارة أجل الخدمات . فلا غرو أن يقدر برقوق صنيع هؤلاء الكارمية الثلاثة فيخلع عليهم الخلع الرفيعة تشريفاً لهم وتقديراً لفضلهم .

ولم يكن سلطان مصر وحده الذى يستدين منهم بل كان صاحب اليمن يلجأ إليهم إذا ما أعوزته الحال إلى المال مما يدل على مدى ما بلغوه من تفوق تجارى ومالى فى اليمن [٢] فضلا عن مصر . وإذا كان للكارمية فى بلاد التكرور أسواق طيبة ، فقد قاموا فيها أيضاً بنشاط مالى واسع النطاق . ومما تذكره المصادر المعاصرة عن هذه الناحية أن أحد ملوك بلاد التكرور — السلطان منسا موس — وبعض أمرائه قد اقترضوا من سراج الدين بن الكويك ، أحد كبار التجار الكارمية المتمولين من أهل الإسكندرية وذلك عندما مروا بمصر فى طريقهم إلى الحجاز لتأدية فريضة الحج سنة ٧٢٤ هـ (سنة ١٣٢٣ م) . وقد بعث ذلك الكارمى وكيله ليقتضى المال ثم سافر بنفسه إلى بلاد التكرور للتجارة والحصول على ما أقرض ولكنه مات فى تنبكنو فاقتضى المال ولده الذى كان معه فى تلك الرحلة التجارية [٣] . ومن الطبيعى أيضاً أن يستدين من الكارمية أيضاً كبار أفراد المماليك فى مصر [٤] .

ودور الكارمية فى حركة النقد المصرى فى البحر الأحمر جدير بالذكر . فقد كان لنشاطهم التجارى أثره فى انتشاره فى بلدانه المختلفة . وعندما ضعفت الثقة بالعملة المصرية وحل محلها فى مصر والشام النقد الذهبى والفضى الفرنجى

---

(١) المقريزى — نفس المرجع (مخطوط رقم ٤٥٥) جـ ٣ ص ٢٤٠ وابن حجر — إنباء الغمر جـ ١ ص ٣٦٦ وابن إياس . بدائع الزهور (بولاق) جـ ١ ص ٣٠٢ .

(٢) المقريزى — نفس المرجع (مخطوط رقم ٣٣٣٧) جـ ٢ ص ٩١٣ — ٩١٥ وابن حجر — الدرر الكامنة جـ ٣ ص ٤٩ — ٥٠ وابن تغرى بردى — نفس المرجع (كاليفورينيا) جـ ٥ ص ٨٩ ، ١١٧ (ودار الكتب) جـ ١ ص ٢٢٩ — ٢٣٠ .

(٣) رحلة ابن بطوطة جـ ٤ ص ٤٣١—٤٣٢ وابن حجر — الدرر الكامنة حـ ٤ ص ٤٠٥ .

(٤) ابن حجر — نفس المرجع جـ ٢ ص ١٧٧ .

ذاع استعماله أيضاً فى اليمن والحجاز وغيرهما من مراكز التجارة فى اليحر الأحمر على يد هؤلاء الكارمية خاصة .

وفضلا عن كل تلك المهام التجارية والمالية ، فمن الكارمية من أدى دوراً هاماً فى الذود عن ديار الإسلام بما قدمه للحكومة من الجند والمال والسلاح فى سبيل الدفاع عن مصر من العدوان الأجنبى .

وخلاصة القول أن تاريخ الكارمية فصل من الفصول الرائعة فى تاريخ مصر الاقتصادى . نفوذ مصر فى البحر الأحمر فى عصر الفواطم والأيوبيين مهد له أحسن تمهيد . ووقوع الثورة التجارية فى العصر الوسيط آتى ثماره الطيبة . وإذا كان نشاط التاجر الإيطالى مفخرة لتاريخ الحركة التجارية الوسيطة فى البحر المتوسط ، فإن نشاط الكارمى فى البحر الأحمر والمحيط الهندى ليعد له فخاراً وجهاداً واجتهاداً . لقد شق التاجران طريقهما فى عصر يلهبه الحماس الدينى ويضعفه جشع الحكومات فى استخلاص الضرائب والمكوس ويهدره أخطار المواصلات البرية والبحرية وآفات الإنسان والطبيعة . جاهد التاجر الإيطالى فتغلغل فى أوربا كما وصل إلى أعماق آسيا وشق طريقه إلى الصين . وجاهد التاجر الكارمى فسيطر على البحر الأحمر ودعم نشاطه فى المحيط الهندى ووصل إلى الصين أيضاً . وربما التقى الكارمى والإيطالى هناك ، كما التقيا فى موانى مصر على البحر المتوسط — بل لقد تعمق الكارمى أيضاً فى أفريقية فوصل إلى بلاد التكرور وجعلها مجالا مفتوحاً لنشاطه الاقتصادى ؛ وإن ظلت أهم نقط الارتكاز الإيطالى فى البحر المتوسط وأهم نقط ارتكاز الكارمى فى البحر الأحمر . وكما كافح الأول فى سبيل تنظيم العلاقات التجارية فى أرجاء البحر المتوسط واستقرارها فيه ، كافح الثانى لتحقيق نفس الأهداف فى البحر الأحمر والمحيط الهندى . وكما ناضل الأول فى مواجهة الأخطار القراصنة فى البحر المتوسط عندما كون القوافل وسلح السفن ناضل النفس فى مواجهة نفس أخطار فى البحر الأحمر والمحيط الهندى . بل وزادت أهوال الملاحة فى البحر الأحمر من متاعب الكارمى ، فضلا عن مشاق الطريق فى صحراء عيذاب وهضبة سيناء . أما تلك الإجراءات التى كانت تتخذ مع التاجر الإيطالى وغيره فى الإسكندرية أو غيرها من الموانى

المصرية على البحر المتوسط فكانت تتخذ مع الكارمى فى عدن وفى مصر أيضاً ؛ من تفتيش دقيق ومن تحصيل الضرائب المتفاوتة على ما يحملونه من سلع وناس [(١)]

وفضلا عن ذلك كله فقد بدأت هذه الطبقة عهداً جديداً فى تاريخ العمل والثروة المصرية عامة والثروة التجارية خاصة . إن الخليفة الفاطمى يمثل طوراً هاماً من أطوار التقدم المادى فى مصر . فعندما كان التجار عاجزين عن القيام بالمشروعات العمرانية أو المساهمة فيها مساهمة مجدية ، كان عليه أن يحتل هذا المركز . فبنى العمائر العظيمة وقام بتأجيرها للأهلين [(٢)]. أما فى العصر الكارمى فقد استطاع الكارمى أن يبنى الفنادق والخانات وأن تنسب إليه كما تنسب إلى الخلفاء والسلاطين والأمراء حين يملكون القدرة المادية على البناء والتعمير . وإذا كان رجال الحكومة وقتذاك قد ملكوا من المال ما يتيح لهم بناء المساجد والمدارس والخوانك وغيرها فقد بنى هذا الكارمى بما ملك من ثروات وعمر كما تعمر الحكومة نفسها . ومما يستوقف النظر أن تروى بعض المصادر أن كارمياً بنى مدرسة من ربح يوم واحد من متجره [(٣)] . وقد يكون فى هذا شىء من الإسراف فى التقدير ولكنه ينبىء بما دفقت عليه تجارته من ربح وما أدى للمجتمع من خدمات .

والمقارنة بين مركز التاجر الكارمى فى المجتمع المصرى وبين التاجر الذى عاش واجتهد قبل العصر الأيوبى جديرة بأن تجلى لنا جانباً من التقدم التجارى فى مصر على يديه . إن التاجر فى العصر الفاطمى لم يكن بعد من طبقة الأغنياء

---

(١) راجع تاريخ ابن المجاور ج ١ ص ١١٢ — ١١٤ وج ٢ ص ١١٨ أبو مخرمه — نفس المرجع ج ١ ص ٥٦ — ٥٨ ونص سمعان السمعانى المنشور فى Y. Kamal (Ed.) : op. cit. IV, II p. 1192
Breydenbach : Les Saints, Pero Tafur : op. cit. pp. 8, 68 perégrinations de Bernard de Breydenbach (1483) ونص ميشولم منشوراً فى Jewish Travellers p. 158 p. 67 ورحلة ابن جبير ص ٣٩ — ٤٠ ورحلة العبدرى ص ٥١ ورحلة البلوى ص ٤٣ و Heyd : op. cit. II pp. 429-30 ونقولا زياده — رواد الشرق العربى فى العصور الوسطى ص ٥٤ و ١٣١ .

(٢) ناصر خسرو — سفر نامه ص ٤٨ .

(٣) ابن شاهين الظاهرى — زبدة كشف الممالك ص ٤١ .

أو أصحاب النفود فى الدولة . إنه كان كالقروى — أو صاحب الحرفة لا قبل له بركوب الخيل بينما يركب الجند والعسكر والعلماء [١] . أما فى العصر الكارمى فهو يعد القوافل الهائلة ويحميها بجند وخيالة تشتغل لحسابه [٢] . ولم تعد الحبوب فى ذلك العصر أيضاً أهم وسيلة لاستثمار المال كما كان الحال من ذى قبل ؛ بل أصبحت التوابل أضمن السبل للكسب وتوظيف الأموال . ومن المجدى أن تعرف أن سمسار الكارمية —كسمسار القطن فى تجارة مصر الحديثة — كان يصل إلى مرتبة الأغنياء [٣] . ورأس المال مقياس طيب لتحديد طاقة التاجر وإمكانياته فى العمل ومكانته فى التاريخ التجارى . لقد بلغت ثروات بعض الكارمية ألف ألف دينار وربما أضعاف ذلك ؛ وهى على أى حال أرقام جديدة فى تاريخ رأس المال الفردى وتطور جديد فى تاريخ الثروة المستقلة فى التجارة . فى سنة ٧٧٦ هـ (سنة ١٣٧٤ م) مات التاجر المصرى الكارمى ناصر الدين محمد ابن مسلم الذى عده ابن حجر العسقلانى « أعجوبة عصره فى كثرة المال حتى كان يقال إنه لا يعلم قدر ماله . . .

ويقال إنه خاصم بدر الدين الخروبى (التاجر الكارمى المشهور) فقال له ابن مسلم : اشتر بمالك كله شكاير وأحضرها أملأها لك مالا . ويقال إنه ما مات له عبد فى الغربة ، كانوا يدورون فى التجارات ولا يتفق موت الواحد منهم إلا بمصر حتى إن واحداً منهم غاب عشرين سنة وعاد فمات عنده . وكان جده وأبوه وعمه من التجار حتى كان يقال إن لعمه نصف الدنيا ، وجده لأمه شمس الدين محمد بن يسير البالسى كان أيضاً من كبار التجار المشهورين [٤] وجدير بالملاحظة أن رأس مال ابن مسلم بلغ عشرة آلاف ألف دينار أى حوالى ستة ملايين من الجنيهات المصرية (ذهباً) . وقد فاقت شهرة هذا التاجر

---

(١) ناصر خسرو — نفس المرجع ص ٦٢ .

(٢) الأسدى — التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار ص ٢٢ .

(٣) ابن دقماق — نفس المرجع ج ٤ ص ٥٠ .

(٤) ابن حجر — الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢٥٧ ابن تغرى بردى — المنهل الصافى ج ٣ ص ٣٦٣ .

ومكانته المالية والتجارية حدود الإمبراطورية المصرية المملوكية . ويتضح ذلك من ترجمة ابن تغرى بردى له . فهو يسجل أنه « كان أعظم تجار الكارم فى زمانه وأكثرهم مالا . قال العينى : ولم يعرف أحد من أهل مصر أكثر مالا منه . وكان إجماع الناس على ذلك حتى قالوا تجار الهند : ليس فى بلادنا من هو أكثر مالا منه غير تاجر كافر يقاربه فى المال[١] » . كما يذكر ابن بطوطه أن التاجر الكارمى فى مصر يعادل أضخم تجار الصين مالا وثروة . بل لقد بلغ من ثراء الكارمية وجاههم أنه عندما عوفى أحد كبار رجال الدولة فى عصر السلطان الناصر محمد من مرضه وزينت له العاصمة لاقاه الكارمية ونثروا عليه الذهب والفضة . وقلما تناولت كتب التراجم أحداً من هؤلاء الكارمية إلا ذكرت أنه كان من « ذوى الأموال الواسعة » أو أنه « ترك مالا كثيراً جداً أو ما شابه ذلك من التعابير ذات المغزى الاقتصادى الواضح .

ومن أهم البيوتات التجارية التى حفل تاريخها بالاجتهاد والرغبة فى توطيد مكانتها المالية ، فدعمت بذلك مكانة مصر والطبقة الوسطى المصرية فى التجارة والاقتصاد فى ذلك العصر ؛ آل الخروبى والكويك ويسير الذين توارث الكثيرون منهم رئاسة التجار فى مصر . وجدير بالملاحظة أن تلك البيوتات التجارية غلب عليها الطابع الأسرى ، ولذلك يرث كل جيل منها نشاط الجيل السابق ومكانته التجارية والمالية ، فضلا عن تجربته وخبرته : إذ كان الكارمى يدرب أولاده ومن يتخيرهم من عبيده ذوى الفطنة والذكاء — على مباشرة أعماله التجارية الواسعة فيرسلهم إلى الأسواق الكبرى فى مصر والحجاز واليمن والهند وبلاد التكرور وغيرها متاجرين مستثمرين مدعماً فى نفس الوقت مكانة الأسرة المتوارثة فى تلك الأسواق . كما كانوا يتخذون الوكلاء والعبيد يجلبون إليهم متاجر تلك

---

(١) ابن تغرى بردى — نفس المرجع ونفس الجزء والصفحة . راجع أيضاً ابن قاضى شهبه — والإعلام بتاريخ أهل الإسلام ج ٥ ص ٢٢٧ .

(٢) ابن حجر — الدرر الكامنة ج ١ ص ٢٠٤ وابن قاضى شهبه — نفس المرجع ج ٦ ص ١٢ .

(٣) رحلة ابن بطوطة ج ٤ ص ٢٥٩ .

البلاد التى يفدون عليها أو يستقرون بها ويروجون فى تلك البلاد أيضاً المتاجر التى يرسلونها إليهم . وكل ذلك يؤدى بنا إلى إدراك المعنى المقصود من أن الكارمية تجار رأسماليون . وعلى جهود هؤلاء التجار وأشباههم من تجار الرقيق العظام تكونت « البرجوازية » المصرية الكبيرة وعاشت ما عاشت الظروف التى قومتها .

وجدير بنا بعد ذلك أن نناقش دراسة آثارها واهتم بها المشتغلون بالتاريخ الاقتصادى والاجتماعى فى الغرب وهى تاريخ « الرأسمالية » والبحث فى أصولها ونشأتها . وإذا لم يكن مؤرخو الشرق العربى قد وجهوا عناية إلى هذه الدراسة حتى يمكن أن نتعرف على أصول « الرأسمالية » أو نشأتها فى الشرق العربى أو فى مصر فمن الحرى أن نتجه إلى الكارمية التى نبحث تاريخها لنرى فيها ما يجدى بالنسبة لتلك الدراسة .

إن فبرنر سومبارث [١] وهو مؤلف ألمانى وأحد كبار من ناقشوا تاريخ « الرأسمالية » أكد أنها تميزت بروح خاصة وهى الرغبة فى الكسب والتجارة والتوسع التجارى لم توجد فى شعوب خارج أوربا أو فى القارة الأوروبية نفسها فى العصور المتقدمة [٢] ؛ وليس هنا مجال مناقشة أفكاره التى أثارت كثيراً من الجدل والدراسات التى نقضت بعض آرائه . ولكن أهم ما يهمنا من نظريته أنه قصر ظهور الرأسمالية على أوربا وجعل ميلادها سنة ١٢٠٢ م وهى السنة التى نشر فيها ليونارد وبيزانو رسالته فى تعليم الطرق الدقيقة للحسابات التجارية باستخدام إطار الحساب [٣].

فإذا كان صحيحاً ما قاله سومبارث من أن ظهور « الرأسمالية » يرتد إلى سنة ١٢٠٢ م أو بمعنى أوضح جاء معاصراً للحركة الصليبية وعصر الثورة التجارية الوسيطة على يد كبار تجار الغرب وقتذاك . فهى قد ظهرت فى مصر كما ظهرت فى الغرب فى نفس الفترة بل إن تاريخ الأمصار والمدن التجارية

---

(١) Day : Economie development in Europe pp 62-63, 65, Pierenne : op cit. p. 125

(٢) Werner Sombart, Leonards Pisano

(٣) Counting frame Liber Abbacus

فى الامبراطورية الإسلامية يدل على مدى نشاط رأس المال السائل وأثره فى التجارة والحياة الاقتصادية قبل فترة الحركة الصليبية والحركة التجارية الكبيرة بين الشرق والغرب بوقت طويل . كما أن المقارنات السابقة بين الكارمى والإيطالى أو مكانة الكارمى المالية أو الجهود التجارية التى بذلها فى مجالات نشاطه المختلفة سواء ما كانت فى مصر أو فى بلدان البحر الأحمر أو بلاد التكرور أو بلاد المحيط الهندى — كل ذلك يدل على أنه وقف إلى جانب الإيطالى والأوربى فى إنشاء الرأسمالية فى العالم لا فى أوربا وحدها كما قال سومبارث . ولعل مما يجدر ذكره أن النشاط التجارى الذى عمر معظم العالم الوسيط فى تلك الفترة قد أنشأ « الرأسمالية » التى سعت على الدوام إلى تثمير أموالها بالتجارة والتوسع التجارى كلما سنحت الفرصة . وإذا أوضحت المقارنة بين التاجر الكارمى وبين التاجر الإيطالى أو غيره من التجار الكبار فى أوربا كيف لم يصب سومبارث فى قصر ظهور الرأسمالية على التاريخ الأوربى فجدير بنا أن نسجل ما قاله ابن بطوطه عن التاجر الصينى الكبير حتى يمكن المقارنة بينه وبين الكارمى أو بمعنى أوضح بين تجار الرأسمالية فى أنحاء العالم الوسيط . إن ذلك الرحالة الذى زار الأمصار الإسلامية وامتدت رحلاته فى البحار الجنوبية حتى وصل إلى الصين يلاحظ أن التاجر الصينى الكبير قد وصل — أو كاد يصل — إلى تلك المكانة المالية والتجارية التى وصل إليها التاجر الكارمى . قال إن : « أهل الصين أهل رفاهية وسعة عيش إلا أنهم لا يحتفلون بمطعم أو ملبس . وترى التاجر الكبير منهم الذى لا تحصى أمواله كثرة وعليه جبة قطن خشنة . . . وعادتهم أن يسبك التاجر ما عنده من الذهب والفضة قطعاً تكون القطعة منها من قنطار فما فوقه وما دونه ويجعل ذلك على باب داره . ومن كان له خمس قطع منها جعل فى أصبعه خاتماً ومن كانت له عشر جعل خاتمين ومن كان له خمس عشرة. سموه الستى وهو بمعنى الكارمى بمصر[1] » ؛ وهذا كله يدل على أن رأى سومبارث فى نشأة الرأسمالية قد يمثل وجهة نظر أوربية خالصة تعوزها النظرة العالمية الشاملة التى قد تعاون فيها دراسة ذلك الموضوع من وجهة النظر

---

(١) رحلة ابن بطوطة ج ٤ ص ٢٥٩ .

المصرية — وهى قصد هذا البحث . أما أنه حدد ظهورها برسالة ليوناردو و بيزانو التى تعتبر أولى المحاولات الأوروبية لتنظيم حسابات التجار ، فالكارمى وغيره فى مصر قد عرف نظام دفاتر الحسابات قبل الحركة الصليبية فاعتبر القضاء الإسلامى دفاتر الماليين حججاً على أصحابها من تجار وصيارفة وسماسرة وأن العرف جار بينهم بذلك (١) ؛ بل إن تاريخ حياة ليوناردو بيزانو ودراساته يوضحان بكل جلاء الأثر العربى فى إنتاجه (٢) .

وقبل أن ننتقل إلى علاقة هؤلاء الكارمية الضرائبية بالدولة ينبغى أن نعالج ناحية متصلة بطبيعة كيانهم وحياتهم التجارية وهى رئاستهم ولقب رئيس الكارمية أهم طوائف التجار فى الإمبراطورية المصرية . إن أكثر الكارمية مالا وجاها ونفوذا كان يتولى رئاسة طائفتهم وتخضع له سائر التجار حتى أكابرهم ويحتفظ فى مصر وفى بلاط سلاطينها بالمركز الرفيع فضلا عن مكانته المرموقة فى البحر الأحمر واليمن والحجاز أيضاً.

وإذا لم يكن من السهل أن تكون فكرة واضحة عن اختيار رئيس التجار فقد أتاحت إحدى الحوادث السبيل إلى معرفة الأسس العامة لاختيار من يحتل هذه المكانة الكبرى بين التجار . روى ابن حجر العسقلانى فى أخباره عن سنة ٧٨٦ هـ وسنة ١٣٨٤ م أن التاجر الكارمى الكبير زكى الدين الخروبى عاد من الحجاز فى تلك السنة ، وأهدى بهذه المناسبة إلى السلطان برقوق وإلى كبار أمراء المماليك « هدايا جليلة » ، ثم حدث أن اتهمه فى ذلك الوقت أحد أعيان التجار اليمنيين فى مصر وهو شهاب الدين الفارض — أخو الأشرف وزين صاحب اليمن آنذاك — بينهم خطيرة ، فأخرج الخروبى كتاباً من قبل صاحب اليمن وقد ضمنه كتاباً من الفارض يقول فيه — « إن مصر آل أمرها إلى الفساد ، وليس بها صاحب له قيمة ، فلا نرسل بعد هذه السنة هدية ، فإن سلطانها اليوم أقل المماليك وأرذلهم . فأمر السلطان بالقبض على الفارق وقطع لسانه ومصادرة

---

(١) ابن عابدين — نشر العرف فيما بنى من الأحكام على العرف ص ٤١ وابن الشحنة — لسان الحكام ص ٧٦ وابن بسام — نهاية الرتبة ص ٧٢ وابن حجر — إنباء الغمر جـ ٢ ص ١٨٢ .

(٢) سأعالج هذه الناحية الهامة فى العلاقات العلمية والتجارية بين الشرق والغرب فى العصور الوسطى فى مقال خاص .

أملاكه . ثم شفع فيه فأطلق . . . وخلع على زكى أمين الدين خلعة معظمة واستقر كبير التجار »[١] ولعل هذا النص يلقى ضوءاً على لقب كبير التجار ولمن يمنح ، فالدولة تمنحه بناء على ولاء التاجر لصاحب العرش وما أسدى من خدمات سياسية ومادية باهرة . وما له من مكانة تجارية عالية .

وإذا نظرنا بعد ذلك فيما جنته الدولة من وراء نشاط الكارمية من ضرائب كان أول ما يستوقف النظر أن هؤلاء الكارمية تحملوا عبء ضخماً من أعباء الحروب فى المال والتكاليف . ويكفى لذلك أن نعرف أن الأرض الزراعية المصرية كانت تعول فلاحيها القراريين وتقطع إقطاعات لجندها المماليك . ولذلك كان على الثروة التجارية المصرية والقوامين عليها أن تعنى بأهم مصادر ميزانية الجيش المصرى ومطالبه من استعدادات حربية ومادية ومصاريف حملات متكررة يفرضها على مصر موقفها الدفاعى ضد الصين والمغول . فلا غرابة إذاً والكارمية أكثر التجار عملا وأوفرهم مالا أن يتحملوا أكبر العبء فى مواجهة تكاليف الحرب المسلطة على مصر طوال عصرى الأيوبين والمماليك بعد أن جنوا ثمار سياسة مصر التجارية لحمايتهم ونمائهم . وهذا كله يفسر لما كان كتاب الغرب المعاصرين ينظرون بعين الحسد والحسرة لهذا السيل المتدفق من الأموال التى تحصلها مصر من وراء التجارة العالمية والسياسة التى وضعتها لمواجهة الظروف التاريخية التى عاصرتها[٢]

كان طبيعياً أن يرفع ثمن السلعة الشرقية عند وصولها إلى مصر نتيجة لتكاليف انتاجها ومصاريف الوصول إليها وحملها إلى مصر والرسوم المفروضة عليها فى اليمن وتعدد الوسطاء الذين تمر عليهم . كما تأثر ثمنها أيضاً تأثيراً كبيراً بالضرائب التى تفرض عليها أثناء مرورها بمصر باعتبارها فى ذلك الوقت من أهم مصادر الإيراد الحكومى . وليس غريباً بعد ذلك أن يرتفع ثمن السلعة الشرقية إلى ثلاثة أو أربعة أمثال ثمنها الأصلى . وليس غريباً إذا قيل كذلك أن

---

(١) ابن حجر – إنباء الغمر ج ١ ص ٢١١ .

(٢) راجع بعض الشواهد الهامة التى أوردها الدكتور عزيز سوريال عطيه عن هذه الناحية فى كتابه The Crusade in the Later Middle Ages pp. 40-41, 115. 174

الحكومة المصرية كانت تجبى ما يعادل شحنة سفينة عن كل أربع سفن .

كذلك كانت الحكومة المصرية تفرض رسوماً أخرى على التوابل التى تمر بالحجاز غير الرسوم التى كانت تجبيها عليها أثناء مرورها بمصر ؛ فكانت هناك رسوم تجبى فى بدر وأخرى فى حنين وبويب العقبة وجسر الحساء[1] وهى أهم مراكز التجارة الكارمية . وحينما تصل هذه التوبل إلى الموانى المصرية كانت الحكومة تحصل عليها مكوساً أخرى فى عيذاب والقصير والطور والسويس . وتلك الموانى وإن اختلفت أهمية ونشاطاً فى ظروف تاريخية معينة إلا أنها « على حد واحد فى أخذ المرتب السلطانى » . وما كتبه ابن مماتى والقلقشندى والمقريزى فى أيامهم المتتالية يدل على أن نسب الضرائب المفروضة على السلع فى تلك الموانى ظلت فى العصر المملوكى على ما كانت عليه فى العصر الأيوبى على وجه التقريب[2] . وجدير بالملاحظة أنه فى الوقت الذى نشطت فيه التجارة نشاطاً هائلا بين مصر والبحر المتوسط ، تحددت سياسة مصر الضرائبية الجديدة على أساس التوسع فى فرض الرسوم على السلع النافعة فى الغرب وأولها التوابل . ويعتقد المقريزى أن تلك السياسة ترجع إلى حكم صلاح الدين الأيوبى[3] . ومن المؤسف حقاً أن المصادر التى تحت أيدينا حتى الآن لم تقدم تفصيلا أو إحصاء عن فئات ضرائب متاجر الكارمية فى موانى مصر على البحر الأحمر ، أو مجموعها باعتبارها مصدراً من المصادر الكبرى لايرادات الدولة . كما لا نعرف تفصيلا عن ضرائب متاجرهم عند دخولها القاهرة . ومن القاهرة تحمل معظم متاجر الكارمية إلى الأسكندرية ودمياط ، وهناك أيضاً تؤخذ عنها الرسوم المحددة لدخول هذين الميناءين ، وهو ما لا نعرفه على وجه الدقة والتفصيل . ولكن قيمة تلك المكوس تتضح فى إشارات الرحالة أو كتب الحوليات بطريقة عارضة . ومن الأمثلة الهامة على

---

(١) ابن شاهين – زبدة كشف الممالك ص ١٠٨ .

(٢) ابن مماتى – كتاب قوانين الدواوين ص ٣٢٧ والقلقشندى – صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٩ – ٤٧٠ والمقريزى – الخطط ج ١ ص ١٠٣ – ١٠٩ .

(٣) المقريزى – نفس المرجع ج ١ ص ١٠٩ .

امور الدولة السرية التى لا يجوز الإفشاء بها . (نفس المرجع ص ٨٤) .

ذلك، ما ذكره ابن حجر من أن مكس ما أحضره أحد تجار الكارم إلى مصر قد بلغ فى سنة واحدة أربعين ألف دينار (١) .

وإذا كانت اليمن تعفى بعض السلع الواردة إليها عن طريق البحر الأحمر ، مثل الحنطة والدقيق والسكر والأرز والصابون وزيت الحار والزيتون المملح والنقل وعسل النحل من الضرائب مما يحمله إليها الكارمية وغيرهم من مصر (٢) ، فإنما يرجع هذا إلى حاجة اليمن إلى تلك السلع . وكان أمراً طبيعياً أن تشجع الحكومة اليمنية التجار على استيرادها بإعفائها من الضرائب المقررة على غيرها من الواردات . ومع ذلك فإن المصادر المعروفة لا تشير إشارة واضحة للدلالة على أن مصر كانت تعفى هذه السلع نفسها من الضرائب عند خروجها من مصر وموانيها وهى فى طريقها إلى اليمن . بل إن التفتيش الدقيق الذى كانت السلطات الحكومية المصرية تجريه فى بعض الموانى النيلية كقوص وأخميم والمنيا على التجار والحجاج المتاجرين المتجهين إلى البحر الأحمر قد يدل على أن تلك السلع الصادرة إلى اليمن خاصة لم تكن معفاة من الضرائب عند تصديرها من مصر . وقد شرح المقريزى الدقة المتبعة فى التفتيش عليها حين قال : « كانت أعوان متولى الزكاة تخرج إلى منية ابن خصيب (المنيا الآن) وأخميم وقوص لكشف أحوال المسافرين من التجار والحجاج وغيرهم ، فيبحثون عن جميع ما معهم ، ويدخلون أيديهم أوساط الرجال خشية أن يكون معهم مال ، ويحلفون الجميع بالأيمان الحرجة على ما بأيديهم وما عندهم غير ما وجدوا . وتقوم طائفة من مردة الأعوان وبأيديهم المسال الطوال . . . . فيصعدون إلى المراكب ويجسون بمسالهم جميع ما فيها من الأحمال والغرائر مخافة أن يكون فيها شىء من بضاعة أو مال فيبالغون فى البحث والاستقصاء بحيث يقبح ويستشنع فعلهم ويقف الحجاج بين يدى هؤلاء الأعوان مواقف الخزى والمهانة لما يصدر منهم عند تفتيش أوساطهم وغرائر أزوادهم ويحل بهم من العسف وسوء المعاملة ما لا يوصف » (٣) . ولا شك أن أهم المعنيين أساسا من ذلك التفتيش

---

(١) ابن حجر — الدرر الكامنة ج ٢ ص ٣٨٤ .

(٢) ابن المجاور — نفس المرجع ج ٢ ص ١١٦ — ١١٧ .

(٣) خطط المقريزى ج ١ ص ١٠٨ — ١٠٩ .

هم التجار والحجاج المتاجرون من الكارمية الذين تجنى الحكومة من وراء صادراتهم الضرائب الوفيرة . أما متجر الكارمى فى أى مدينة من مدن القطر فتحصل عنه الحكومة زكاة معلومة كاما حال عليه الحول[١] . ولم يحدد القلقشندى أو غيره من المصادر المعاصرة التى وصلت إلينا ، قيمة تلك الزكاة ، وإن كان القلقشندى قد اكتفى بقوله إنها تجرى مجرى سائر متحصل الإسكندرية فى المباشرة وغيرها »[٢] . ومما يثير الأسف أننا لم نعثر بعد على فئات الضرائب الخاصة بمتاجر الأسكندرية الوسيطة أو غيرها من الموانى أو المدن التجارية المصرية الكبرى .

ولكل تلك المصالح التى ربطت الكارمية بالدولة عنيت الحكومة عناية خاصة بشئونهم فى صميم بناء تنظيمها الإدارى . فأنشأت وظيفة من أجل وظائفها لرعاية مصالحهم وشئون التجارة بين البحر الأحمر ومصر — تلك هى نظر البحار والكارمى . يقول القلقشندى إن تلك الوظيفة . « وظيفة جليلة تارة تضاف إلى الوزارة وتجعل تبعاً لها وتارة تضاف إلى الخاص (أى نظر الخاص) وتجعل تبعاً لها وتارة تنفرد عنهما بحسب ما يراه السلطان[٣] » .

وإذا كان من أهم أعمال الولاة فى الأقاليم المصرية السهر على شئون الأمن ورعاية مصالح التجار بالحق من ولاياتهم ، فإن أحد مراسيم تولية والى ولاة الصعيد[٤] يسجل أن عليه أن يسهر على مصالح ذلك الجزء الكبير من الوادى لأنه باب اليمن والحجاز[٥] » الذى ظل ردحاً طويلا من الزمن الطريق التقليدى لمتاجر المحيط الهندى والبحر المتوسط . بل لقد أشار مرسوم آخر إلى نشاط الكارمية فى أرض الصعيد وواجب والى الولاة بالنسبة لهم . قال : « وأكرم قدوم

---

(١) القلقشندى — نفس المرجع ج ٣ ص ٤٦١ .

(٢) راجع القلقشندى — نفس المرجع ج ٣ ص ٤٦١ . وعن الزكاة وتطورها فى مصر راجع الحاشية رقم ٤ من كتاب السلوك ج ٢ ص ٥١٠ — ٥١١ للدكتور محمد مصطفى زياده .

(٣) القلقشندى — نفس المرجع ج ٤ ص ٣٢ .

(٤) عن هذه الوظيفة راجع القلقشندى — نفس المرجع ج ٤ ص ٦٤ — ٦٥ و ٢٤ — ٢٥ وحاشية للدكتور محمد مصطفى زيادة فى السلوك ج ١ ص ٢٣٩ رقم ١ .

(٥) القلقشندى — نفس المرجع ج ١١ ص ٤٢٨ .

من يرد عليك من الكارم وقرر بحسن تلقيك أنك أول ما قدمناه من المكارم فهم سمار كل نادى ، ورفاق كل ملاح وحادى ، ولا بد أن يتحدث السمار وتتداول بينهم الأسمار ، فاجعل شكرنا دأب ألسنتهم ، ومننا حلية أعناقهم ومنحناً سبباً لاستجلاب رفاقهم ، فهم من مواد الإرفاق وجواد ما يحمل من طرف الآفاق[١] » .

والتاجر الكارمى تاجر مسلم ، يخدم الإسلام والعالم بنشاطه التجارى والمالى ، ويبذل من ماله فى سبيل الثقافة الإسلامية ، وينهل من علوم الإسلام وثقافه وينشرها فى دروب الأرض ما وسعه الجهد . كما أن جهود هؤلاء الكارمية فى سبيل العلم والثقافة الإسلامية جديرة بالتسجيل والاعتبار إن عبد العزيز ابن منصور الكريمى التاجر الكارمى المشهور (توفى بالإسكندرية سنة ٧١٣ هـ — ١٣١٣ م) « كان متسعاً فى نفقاته . . . وكان يكثر البر والمعروف ، ويخرج زكاة ماله فيقصد من الآفاق فيعطى ، وله عدة أوقاف على مكاتب سبيل وبر[٢] » وقد علم أحد رؤساء الكارمية — عبد اللطيف بن أحمد بن محمود بن أبى الفتح بن محمود بن أبى القاسم التكريشى — الحديث « وفرق على كل من سمع عليه ديناراً ديناراً[٣] » . كما أنه بنى مدرسة بثغر الأسكندرية[٤] وروى عنه أيضاً أنه قال الشعر . فليس غريباً بعد هذا كله أن يوصف بأنه من أحسن الناس « ديناً وعقلا وفضلا وذكاء وسؤدداً[٥] » فى ذلك العصر أما عبد اللطيف بن رشيد بن محمد بن سديد الربعى التكريتى — نزيل الإسكندرية الذى توفى سنة ٧١٣ هـ (سنة ١٣١٣ م) فكان أيضاً من « رؤساء الكارم معروف المكارم ، له نظم فائق وكتابة جيدة[٦] » ، وألف ديوانا

---

(١) القلقشندى — نفس المرجع ج ١١ ص ٤٣٧ .

(٢) ابن حجر — الدرر الكامنة ج ٢ ص ٣٨٣ — ٣٨٤ والمقريزى — السلوك ج ٢ ص ١٣٢ — ١٣٣ .

(٣) ابن حجر — نفس المرجع ونفس الجزء ص ٤٠٥ .

(٤) ابن حجر — نفس المرجع ونفس الجزء والصفحة .

(٥) ابن حجر — نفس المرجع ونفس الجزء والصفحة .

(٦) ابن حجر — نفس المرجع ونفس الجزء ص ٤٠٦ .

مشهوراً فى المدائح النبوية . كما وصف بأنه كان « رئيساً كاملا وافر المعرفة فاضلا وجيهاً بين الناس[١] » وقد خلف التاجر الكارمى المشهور عبد اللطيف بن محمد بن مسند الإسكندرانى (ت سنة ٧١٤ هـ — سنة ١٣١٤ م) مدرسة بثغر الإسكندرية وكان كذلك محدثاً وشاعراً يدبج المدائح النبوية[٢] . وقد مات الكارمى محمد بن أحمد ابن عبد اللطيف سنة ٧٣٢ هـ (سنة ١٣٣١ م وهو يؤدى فريضة الحج[٣] . كما مات الكارمى محمد بن الحسين بن محمد ابن أبى الفتح بن الكويك الربعى التكريتى ثم المصرى وهو مجاور بمكة سنة ٧٦٤ هـ (سنة ١٣٦٢ م)[٤] . ولقد شيد ذلك الكارمى مدرسة كبيرة بمصر جعلها داراً للحديث وأوقف عليها أوقافاً كثيرة[٥] .

وكذلك أوصى محمد بن مسلم بن حسين بن مسلم الكارمى (توفى ٧٧٦ هـ — ١٣٧٤ م) بتعمير مدرسة باسمه ورصد لذلك مبالغ ستة عشر ألف دينار من ماله[٦] . أما محمد بن أحمد بن محمد بن على الخروبى فمن أسرة كارمية عريقة ، وله بالقاهرة مدرسة مشهورة معروفة باسمه[٧] . ومن أفراد هذه الأسرة الكارمية من ساهم فى بناء خانقاه نسبت إليها فسميت خانقاه الخروبى[٨] .

ومن الطريف أن يروى لنا أبن تغرى بردى أن أحد الكارمية كان يشتغل

---

(١) ابن حجر — نفس المرجع ونفس الجزء والصفحة والعينى — عقد الجمان المجلد ٦١ ص ٤٦٢

(٢) ابن حجر — نفس المرجع ونفس الجزء ص ٤١٠ وابن حبيب — درة الأسلاك ج ١ ص ١٠٠ .

(٣) ابن حجر — نفس المرجع ج ٣ ص ٣٢٧ .

(٤) ابن حجر — نفس المرجع ونفس الجزء ص ٤٢٩ .

(٥) ابن حجر — نفس المرجع ونفس الجزء والصفحة وابن دقماق — الانصتار ج ٤ ص ٩٩ .

(٦) ابن تغرى بردى — المنهل الصافى ج ٣ ص ٧٦٣ .

(٧) المقريزى — الخطط ج ٢ ص ٢٦٩ — ٣٧٠ .

(٨) المقريزى — نفس المرجع رنفس الجزء ص ٤٢٦ — ٤٢٧ . راجع أيضاً ابن حجر — نفس المرجع ج ١ ص ٤٥٠ وابن تغرى بردى — نفس المرجع ج ٣ ص ٨٧٥ — ٨٧٦ والسخاوى — الضوء اللامع ج ٥ ص ٢٤٠ .

بعلم الكيمياء[١] . ولعل أهم ما قصد إليه من وراء ذلك هو تحويل المعادن إلى ذهب وهو عمل تجارى مربح فى آخر الأمر .

وقد عرف عن هؤلاء التجار روح الفتوة والعطف ، ومنهم من اشتهر بسعة البذل والكرم والإحسان للناس والإقراض بغير فائدة[٢] ، ومنهم من كان واسع العطاء للفقهاء والشعراء ، كما أن منهم من شيد القصور العظيمة ؛ روى أن قصر الكارمى برهان الدين المحلى — الذى بناه على شاطئ النيل بالقاهرة — كان أعجوبة الدهر فى إتقان البناء وكثرة الرخام والزخرفة و « المنافع » الكبيرة فى القاعات والأروقة . وخدمة للثقافة ابتنى برهان الدين إلى جانب هذا القصر مدرسة تستقبل طلبة العلم فى ذلك الوقت . وقيل إن ما أنفقه فى بناء القصر قد بلغ خمسين ألف مثقال ذهباً[٣] ، وهو الرقم الذى ورد فى المصادر عن تكاليف بعض عمائر العصر المعروفة مثل مسجد السلطان المؤيد شيخ .

والخلاصة أن من هؤلاء الكارمية من كان يملك أن يحيط نفسه بمظاهر العظمة والغنى حتى يصبح فى هيئة « كهيئة السلطان تماماً [٤]» .

وإذا كانت هذه هى حال أولئك الكارمية من النفوذ والعلم والجاه والثراء والنجاح فمن أين جاءهم الضعف والانهيار ثم الفناء ؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب استكناه الأحداث المحلية والعالمية وظروفهم التى دفعت إلى أفول نجمهم .

أساس بناء الدولة المصرية فى ذلك الوقت أنها دولة إقطاعية بيروقراطية . وإذا هدد الفساد مصر ، جاء من هذين الركنين ثم تسرب إلى كيان الدولة كلها ، وكانت مرافقها الاقتصادية أشد حساسية وأكثر من غيرها تأثيراً بالفساد .

---

(١) ابن تغرى بردى — النجوم الزاهرة (كاليفورنيا) ج ١ ص ٢٨١ .

(٢) ابن حجر — إنباء الغمر ح ٢ ص ٢٩٠ ب .

(٣) ابن حجر — نفس المرجع ونفس الجزء ص ٢٩٠ (ا) والمقريزى — الخطط ج ٢ ص ٣٦٨ — ٣٦٩ وأثر عن برهان الدين أيضاً أنه جدد اللوح الأخضر فى الجامع العتيق أو جامع عمرو . راجع القلقشندى — نفس المرجع ج ٣ ص ٣٤٢ .

(٤) الأسدى — التيسير والاعتبار ص ٢٢ وابن تغرى بردى — المنهل الصافى ج ٣ ص ٨٧٦ .

وغنى عن البيان أن تفوق مصر فى الميادين الحربية والسياسية والاقتصادية فى العصر الوسيط الكارمى إنما كان رهين التناسق والتساند والنماء الذى كانت تقوم عليه القوى الاقتصادية أو العسكرية . ويكفى لتوضيح ذلك أن نعلم أن نظام مصر الاقتصادى فى العصر المملوكى ، الذى وقعت فى أواخره نهاية الكارمية ، كان متصلا أشد الاتصال بجيشها . فلم يكن الجيش فى ذلك الوقت أداة للمحافظة على سلامة الدولة من معتد أو عدو فحسب بل كان كياناً حربياً واقتصادياً فى الوقت . فأرض مصر — نظرياً — ملك للسلطان وهو يوزع منها على جنده إقطاعات تعظم وتتسع كلما ترقوا فى السلك العسكرى ؛ والإقطاع — والسلطان على رأسه — مجال إنتاج زراعى وصناعى وتجارى فى ذلك العصر . وأرض مصر تنتج أهم مواد الاستهلاك اللازمة للمواطن . فإذا ساءت حالها بفعل العوامل الطبيعية أو الغير الطبيعية ، تعرضت مصر لهزات اقتصادية عنيفة خطيرة هددت موارد الحكومة ورجالها المعولين على الزراعة والإقطاع ؛ ويصبح لزاماً عليها أن تبحث عن موارد أخرى للوفاء بمطالبها المتسعة وبخاصة بعد أن أصبح النظام الإقطاعى عاجزاً عن أداء المهمة التاريخية والاقتصادية التى يعيش من أجلها . ومن ذلك كان طبيعياً — بل لم يكن هناك مناص — أن تثقل الأعباء الملقاة على موارد الثروة القومية السائلة (رأس المال السائل كما يسميه أهل ذلك العصر) ، وأهمها التجارة . فأصبح على المدينة المصرية أن تتحمل أعباء جديدة فى شكل ضرائب متعددة توازن بها الدولة ضعف انتاجها الزراعى وفشل الإقطاع والقرية — تلك الأعباء التى أخذت تتزايد كلما أمعن الإقطاع ضعفاً وفساداً حتى انتهى الأمر بالسلطان إلى التوسع البالغ فى نظام الاحتكار . وكان أخطر تلك الاحتكارات تجارة الشرق وحركة الترانسيت التى يعيش عليها الكارمية . ومن الحقائق التاريخية الواضحة أن السلطان قد اشتغل بالتجارة كما اشتغل بها أمراؤه وكبار رجاله وموظفوه . وعلى الرغم من أن بعض السلاطين قد أدرك مغبة هذا العمل على المصلحة العامة للدولة ولطوائف التجار والحرفية إلا أنهم لم يتخلصوا منه لأن المتربع على أريكة السلطنة كان فى نفس الوقت التاجر الأول بين أمراء دولته . ولكن عندما بلغت الدولة مرحلة

الهرم كان هذا التوسع فى سياسة الاحتكار من مظاهره كما أصبحت عبءاً باهظاً على الطبقة المتوسطة وخطراً ملحاً يهدد مستقبلها بالضعف والانكماش. ولا يفسر إقدام السلطان على هذه الخطوة الحاسمة فى تاريخ الكارمية إلا عاملان: الأول — أعباء الإمبراطورية المصرية ونفقات الحروب التى تتطلب يوماً بعد يوم معيناً من المال ضخماً ومضموناً. أما العامل الثانى فهو أن الإقطاع المصرى والضرائب التجارية لم تعد كافية للوفاء بأعباء الدولة ومصالح القوامين عليها بعد أن تقاعسوا عن العناية بشئون الرى أو المحافظة على التناسب بين مساحة الأراضى المنزرعة وبين الزيادة المطردة فى إعداد الجند وما يصحب ذلك من ضرورة توفير الإقطاعات لهم، مما جعل إعلان الحكومة احتكار تجارة الشرق واستبعاد الكارمية من مجال الحياة الاقتصادية بمثابة إعلان إفلاس النظام الإقطاعى ونتيجة طبيعية لفقدان التوازن بين «البرجوازية» والإقطاع، وعجز المماليك عن تقدير الضرورة اللازمة لبقاء هذا التوازن فى سبيل المحافظة على مكانتهم واستقرار الاقتصاد المصرى واطراد نموه. وفى نهاية الأمر زادت سياسة الاحتكار السلطانى العلاقات التجارية الأوربية مع مصر سوءاً وفتوراً. وكان من بين العوامل الخطيرة التى حملت الغرب على الاهتمام بالتخلص من أهمية مركز مصر التجارى بين الشرق والغرب.

بدأ برسباى سياسة احتكار التوابل وبدأ معه كفاح الكارمية لتقرير مصيرهم. وكانت خطة برسباى تتلخص فى أن يقوم تجار الخاص ببيع التوابل للفرنج بالسعر الذى يفرضه ثم اتجه إلى تركيز تجارة التوابل فى مصر وحدها — دون الشام — بل وجعل الإسكندرية الميناء الأوحد لتلك التجارة فى إمبراطوريته. وكان من أهم ما يسر له القيام بهذا كله فقدان عدن مركزها التجارى منذ سنة ٨٢٨ هـ (سنة ١٤٢٥ م) واحتلال جدة مكانتها نتيجة لإجحاف سلاطين عدن بمصالح التجار وعدم اهتمامهم بالسير على سياسة ضرائبية مستقرة سليمة يطمئن بها الكارمى وغيره على مصالحه ومستقبل مشروعاته واستثمار أمواله فى التجارة[١]. لقد أمر برسباى سنة ٨٢٨هـ (سنة ١٤٢٥ م) —

(١) المقريزى — السلوك (مخطوط رقم ٤٦٤) ص ٦٢ و ٦٣. راجع أيضاً درر الفرائد ص ٢٩٢ — ٢٩٣، والخالدى — المقصد الرفيع المنشا ص ١٥٤.

– وهى نفس السنة التى جهز فيها حملته لغزو قبرس – بأن ينادى فى مكة بألا يباع البهار إلا على تجار مصر وحدهم . وبذلك ينصب إلى الأسواق المصرية وحدها كل ما يرد إلى البحر الأحمر من بهار المحيط الهندى . وبذلك أيضاً يضمن الحصول بل والتحكم فى فرض الضرائب التى ترضيه . وتذكرة وتشديداً نودى فى مكة سنة ٨٣٠ هـ (سنة ١٤٢٧ م) أن « كافة من اشترى بضاعة من بضائع التجار ، وسافر بها إلى غير القاهرة حل دمه وماله للسلطان ، فسافر التجار القادمون من الأقطار مع الركب المصرى ليؤخذ منهم مكوس بضائعهم ثم إذا ساروا من القاهرة إلى بلادهم أخذ منهم المكس ببلاد الشام[١] » وقد بذل تجار الشام جهدهم فى الكفاح عن مستقبلهم وحياتهم بإغراء السلطان على السماح لهم بحمل التوابل إلى الشام مباشرة دون القدوم إلى مصر ، فوافق سنة ٨٣١ هـ (سنة ١٤٢٨ م) على ذلك بعد أن رفع قيمة المكوس المفروضة على بهارهم عن ذى قبل ؛ إذ « وقع الاتفاق على أن يؤخذ منهم بمكة عن كل حمل قل ثمنه أو كثر ثلاثة دنانير ونصف ، ويعفوا من حمل ما يتبضعونه من جدة إلى مصر . فإذا حملوا ذلك إلى دمشق أخذ منهم مكسا هناك على ما جرت به العادة[٢] » . ولكن برسباى ، بعد بضع سنين ، عاد فأبطل هذه الخطة ، وألزم التجار بعدم حمل شىء من البهار إلى الشام ومصر تصديرها من البحر الأحمر إلى مصر فحسب . فقد أغرته المكاسب وساعدته على مواجهة مطالبة المالية للنفقات والحروب ؛ فتوسع فى التجارة حتى أصبح المتجر السلطانى هو المحتكر لمتاجر الشرق الكبرى . ففى سنة ٨٣٢ هـ (سنة ١٣٢٩ م) اتخذ عدة قرارات هامة : أمر بتجهيز المال إلى جدة لشراء الفلفل ، كما حجر عليه بحيث لا يشترى أحد من التجار شيئاً منه إلا بعد أن يحصل على مبتغاه ، وفضلا عن ذلك فقد ألزم جميع التجار بأن يتوجهوا بتوابلهم إلى مصر وحدها ، وفى الوقت نفسه قصر بيعها للفرنج على ميناء واحد هو الإسكندرية . وتحقيقاً لأغراضه فى الكسب ، أمر بأن لا يبدأ أحد من الكارمية فى بيع بضاعته إلا

---

(١) درر الفرائد ص ٢٩٦ .

(٢) ابن تغرى بردى – النجوم الزاهرة (كاليفورنيا) جـ ٤ ص ٦٢٨ .

بعد أن يصرف ما استورده . ولم يكن تجار الكارمية والشام هم وحدهم الذين ذاقوا إجحاف برسباى بمصالحهم التجارية بل لقد ألزم الفرنج بشراء الفلفل بزيادة خمسين دينار عن سعر السوق فى كل حمل مما اضطرهم إلى التقليل من كمية مشترواتهم حتى أنهم رجعوا فى بعض السنين « بأكثر بضائعهم وما معهم من النقد إلى بلادهم » دون أن يؤدوا مهمتهم التجارية فى مصر . ولم يكن تبرم التجار الفرنج أو تخلفهم عن الحضور إلى الإسكندرية فى بعض المواسم باعثاً لبرسباى على التخلى عن سياسته . كما لم يكن تجاوبهم مع الكارمية فى إبداء سخطهم أو الكفاح عن مستقبلهم ، والتعاون معهم على تهريب التوابل والاتجار معهم خفية — حافزاً له على التخلى عن سياسته الاحتكارية ، بل لقد أمعن فى التمسك بها ؛ « فحصل على التجار من الغلاء ما لا يوصف . . . . وهو لا يزداد فى كل سنة إلا شدة[1] » . وفى سنة ٨٣٣ هـ (سنة ١٤٣٠ م) اختط خطة دقيقة للتخلص من مواقف « البرجوازية » الكارمية والبرجوازية » الغربية فى كفاحهما ضده ؛ إذ شدد على الكارمية فى بيع توابلهم له وإلا منعهم من ممارسة التجارة نهائياً ؛ ومعنى ذلك أنهم أصبحوا مجرد مندوبين يعماون للسلطان التاجر الأوحد فى متاجرهم . وبهذه الخطة يمكنه أن يقضى على تعنت تجار الفرنج معه حين لا يجدون الكارمية ينافسونه فى الأسواق . ولا شك أن المعركة كانت حامية عميقة . فلم يكن من السهل أن ينتصر برسباى على أولئك التجار العريقين فى نشاطهم وخبرتهم وحيلتهم ولكنه على أى حال كان يشهر عليهم سلاح القوة والعنف والطرح[2] إذا ما حاولوا إقامة العراقيل فى وجه مشروعاته الاحتكارية . ففى سنة ٨٣٥ هـ (سنة ١٤٣٢ م) اشتد حصار برسباى على الكارمية . فألزمهم بعدم بيع بضائعهم من التوابل إلا بإذنه ثم جمعهم فى رمضان من تلك السنة وطرح عليهم ما عنده من الفلفل مسعراً بثمانين دينار للحمل وكانوا قد باعوه له من قبل بخمسين دينار . وقد ذكر له بعض التجار تلك

---

(١) ابن حجر — إنباء الغمر ج ٢ ص ٢٥٢ ا .

(٢) الطرح سياسة معروفة من مصرف العصور الوسطى يلجأ إليها السلطان عادة إذا ما كان فى حاجة إلى المال ، إذ يفرض على التجار شراء بضائع من متجره بسعر يحدده بنفسه .

الحقيقة ، ولكنه لم يلتفت إليهم فلم يجدوا بدا من الخضوع فى نهاية الأمر . كما أنه كتب المراسيم يوطد بها احتكاره لتجارة البهار وأرسلها إلى أسواقه الكبرى فى الشام والحجاز والأسكندرية معلناً فيها أن « لا يبيع البهار ولا يشتريه إلا السلطان[1] » وكلما تقدمت الأيام بسياسة برسباى الاحتكارية لتجارة الشرق كلما أمعن فى وضع الخطط الجديدة لتوطيد مركزه فيها . ففى سنة ٨٣٨ هـ (سنة ١٤٣٥ م) قصر الاتجار فى التوابل وسلع الشرق على جدة ومنع حمل التجار تلك السلع إلى مكة . كما ألزم تجار البحر الأحمر باتخاذ البحر ، لا البر ، وسيلتهم للوصول إلى الحجاز حتى لا تتسرب أى قافلة إلى مكة دون أن تؤدى فى جدة ما يجب عليها من الضرائب . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، إذ حدد فى تلك السنة أيضاً أن تكون الضريبة التى يحصلها من تجار الهند فى جدة صنفاً لا مالا ، وبقيمة العشر من ثمن البضاعة . أما بالنسبة للتجار المصريين من الكارمية أو تجار التوابل من الشاميين فقد أمر بأن تؤخذ منهم مكوساً بقدر الخمس من ثمن بضائعهم عقوبة لهم على مخالفة أمره فى الاتجار بجدة ومنافسة متجره . أما إن وجد الكارمى فى منى فقد أحل برسباى مصادرة جميع ماله . واتفق أن قرئ هذا المرسوم تجاه الحجر (بمكة) ثم راجع أمير مكة السلطان بذلك حتى أمر بالتسوية بين جميع أصناف التجار وأجناسهم فى المعاملة والضريبة ، فلا يمتاز هندى على مصرى أو شامى[2] . واستمر برسباى على تصميمه فى تنفيذ الاحتكار المرسوم؛ فأعلن فى السنة التالية (٨٢٩ هـ — ١٤٣٦) بكل وضوح أن تجارة الفلفل من احتكار السلطان وحده . وظلت الحكومة تكافح نشاط الكارمية بين الحجاز ومصر . فعندما وصل الحجاج إلى مصر سنة ٨٤٠ هـ (سنة ١٤٣٧ م) شكا التجار من أمير الحج كثيراً ، ولكن السلطان لم يأبه لشكواهم ؛ فما كان ذلك الأمير إلا المنفذ لسياسة موضوعة . ومن القبائح التى حكوها عن أمير الحج أنه طلب إلى التجار تأدية ضريبة خاصة فى اليوم الثالث عشر من ذى الحجة سنة ٨٤٠ هـ (سنة ١٤٣٧ م) « فامتنعوا ،

---

(١) ابن حجر — نفس المرجع ونفس الجزء ص ٢٧٥ ب — ٢٧٦ ا .

(٢) ابن حجر — نفس المرجع ونفس الجزء ص ٣٠٧ ب ودرر الفرائد ص ٢٩٩ — ٣٠١ .

فرحل بالناس فى آخر الحادى عشر ليفوت عليهم البيع بمنى فى الثانى عشر والثالث عشر ، فكانت من أفحش الفعلات » على حد قول ابن حجر[١] .

ولقد كان إلى جانب الأشرف برسباى رجال أقوياء يصطنعون الصرامة وينشدون بها التقرب إلى السلطان ؛ فالخطوة فالرفعة . بل منهم من كان مسئولا إلى حد كبير عن نجاح سياسة الاحتكار السلطانى وصراعه مع الكارمية . فلقد روى أن جوهر القنقباى الطواشى الحبشى (توفى سنة ٨٤٤ هـ) — ١٤٤٠ م) « تقرب إلى السلطان بتحصيل الأموال من وجوه أكثرها لا يحل ، فكان برسباى يقربه ، ويتبرأ منه عند الناس ، ويظهر الإنكار عليه سراً » . وجوهر هذا من العناصر المباشرة فى اطراد فقدان الكارمية مقومات كيانهم التجارى . « صار التاجر يغيب السنة فما فوقها ويحضر فلا يستطيع أن يبيع حملا واحداً من بضاعته ولا يجد من يشتريه ويستدين نفقته على نفقه ، وعنده ما يساوى عشرة آلاف دينار ؛ فبقوا على ذلك مدة الأشرف (برسباى) نحو العشر سنين ثم تمادى الحال على ذلك بعده[٢] » ومعنى هذا أن طبقة الكارمية أخذت فى الانكماش وفى فقدان مجالات استثمار ثرواتهم وأسواقهم ثم فى استهلاك رءوس أموالهم . هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى أن سياسة الاحتكار التى ركز أسسها السلطان برسباى قد أضحت نظاماً اقتصادياً سار عليه أخلافه من سلاطين المماليك وتمكنوا بسلطانهم الواسعة من المحافظة عليه . ومن مظاهر معركة البهار بينه وبين التجار الكارمية وغيرهم من تجار البهار فى البحر الأحمر ما سجله السخاوى[٣] فى حوادث سنة ٨٥١ هـ (سنة ١٤٤٧ م) — ذلك أن شاد جدة فى تلك السنة — وهو الأمير جانبك الظاهرى — أرسل إلى نائب مكة يأمره بامساك جماعة من التجار كانوا قد تخلفوا عن النزول فى جدة واتجهوا إلى مكة مباشرة قبل أن تعشر بضائعهم . فلما سمع التجار بذلك اختفوا تلك الليلة (ليلة الجمعة ١٨ صفر) ثم اتجهوا إلى المسجد الحرام

---

(١) ابن حجر — نفس المرجع ونفس الجزء ص ٣٣٤ ا ودرر الفرائد ص ٣٠١ — ٣٠٢ .

(٢) ابن حجر — نفس المرجع ونفس الجزء ص ٣٩٧ ا — ٣٩٧ ب .

(٣) السخاوى — التبر المسبوك ص ١٧٥ — ١٧٦ .

فى الصباح (صباح الجمعة) حيث اعتصموا به وأمسكوا بخطيب المسجد قائلين : « إنا لا نطلقك من أيدينا إلا بعد أن تفرج عنا » . كما أذاعوا سخطهم على حكومة السلطان جقمق وعلى شاد جده . ولما لم يصلوا إلى نتيجة ، ولما لم يعلن صاحب مكة إقلاعه عن القبض عليهم رفعوا المصاحف على رءوسهم بعد صلاة العصر وظلوا يطوفون بالبيت أسبوعاً ، حضر فى خلاله القاضى الشافعى لمقابلتهم ثم اجتمع بهم بعد ذلك بحضرة القضاة جميعاً وسألهم عن محنتهم فقالوا إنهم ممتنعون عن الذهاب إلى شاد جدة لأنه ظلمهم واستأصل جملة من أموالهم . وكان خبر هؤلاء التجار قد ذاع فى مكة فارتجت له ووصل خبرهم إلى جدة فأرسل شادها كتبه إلى القضاة وبعض الأعيان ينكر ما ذكر عنه «وحلف أنه لا غرض له عندهم » ؛ وبذلك وحده تخلص هؤلاء التجار من شر ذلك الموظف .

وليس يخفى أن كفاح الكارمية فى البحر الأحمر كان أقوى وأصلب من كفاحهم فى مصر ولكنه لم ينته إلى نجاح لأن مستقبلهم يتقرر فى مصر مركز التوزيع إلى العالم الغربى . كما أن صراعهم فى البحر الأحمر أخذ شكلا فقهيا إلى جانب شكله الاقتصادى . فقد عبر قضاة مكة عن لسان حال التجار وتبرمهم بسياسة المماليك . إذ أيدوا موقف التجار وحقهم فى الحضور إلى موسم الحج متاجرين دون أن يبذلوا ضريبة أو مكساً على تجاراتهم . كما أعلن تجار الهند والصين العاملين فى أسواق الحجاز أنهم هجروا ميناء عدن بعد أن ذاع ظلم ملوك اليمن وإرهاقهم بالضرائب ، « وأنهم رغبوا فى القدوم إلى جدة ليحتموا بالسلطان » ، فيدعم نشاطهم التجارى بسياسة ضرائبية رشيدة . وسألوا ولاة الأمور سؤالا جوهرياً يحدد علاقتهم الضرائبية الشرعية بالدولة يتلخص فى هل من حق السلطان أن يحصل العشر على متاجرهم ؟ لقد أفتى فقهاء القاهرة بسلامة موقف الدولة من الكارمية بحجة أن « السلطان يحتاج إلى صرف مال كثير فى عسكر يبعثه إلى مكة » ، وبأنه يجوز جمع تلك الضريبة وصرفها على المصالح العامة . وعندما قرئت تلك الفتوى بالحرم الشريف على رءوس الأشهاد بحضور القضاة والأعيان « انطلقت الألسنة بالوقيعة فى القضاة (قضاة القاهرة) وأنهم اعتادوا اتباع أهواء الملوك خوفاً على مناصبهم أن يعزلوا منها . . . وكل واحد

يعلم أن هذا مكس لا يحل تناوله ولا الأكل منه وأن الآكل منه فاسق لا تقبل شهادته لسقوط عدالته ، ولكن الهوى يعمى ويصم ، وما كفتهم هذه الفتاوى بمصر حتى بعثوا بها فقرئت بالحرم الشريف على رءوس الأشهاد » . والجدير بالملاحظة بعد ذلك أن يسجل الراوى ما ألمع إليه الفقهاء والتجار جميعاً بعد ذلك : كيف يحاول السلطان دعم موقفه التعسفى بفتاوى أهل العلم والشرع وهو يعلم أن شاه رخ ملك الشرق كان يبعث بالإنكار على أخذ العشور بساحل جدة[١] ! وغنى عن البيان أن شاه رخ إنما قصد من وراء ذلك تأليب الشعب وإثارة سخط التجار من الكارمية وغيرهم على سلطان المماليك .

فليس غريباً بعد ذلك كله أن إعداد الكارمية أخذت فى القلة حتى ذكر ابن تغرى بردى فى سنة ٨٥٩ هـ (سنة ١٤٥٥ م) أن الكارمى لم يظهر فى فى الأسواق المصرية فى تلك السنة[٢] ومنذ سنة ٨٨٩ هـ (سنة ١٤٨٤ م) لا تذكر عنهم المصادر شيئاً[٣] . وبعد أن كان منصب كبير التجار يكاد أن يكون مقصوراً على الكارمية لما بلغوا من مكانة اجتماعية وتجارية ومالية ، قل أن يصل واحد منهم إلى ذلك المركز منذ أواسط القرن التاسع الهجرى . كما أن مقام كبير التجار نفسه قد فقد كثيراً مما كان يحاط به من تجلة وتقدير واحترام . إذ بلغ الأمر أن أميراً من كبار أمراء المماليك أمسك فى رمضان سنة ٨٢٧ هـ (أغطسس سنة ١٤٢٥ م) نور الدين الطنبدى كبير التجار وضربه ضرباً مبرحاً « لعناد وقع منه[٤] فى حقه » . والواقع أن كبار التجار — وبخاصة الكارمية — قد أصبحوا مجرد مندوبين للسلطان فى الأسواق يكسبون عيشهم فى ركابه بعد ذلك التحكم الذى فرضه على تجارتهم ، فلا غرابة إذا

(١) درر الفرائد ص ٣٠٢ . راجع أيضاً ابن تغرى بردى — المنهل الصافى ج ٢ ص ٣٦٤ — ٣٦٥ و ج ١ ص ٢٥١ — ٢٥٢ .

(٢) ابن تغرى بردى — منتجات من حوادث الدهور ج ٢ ص ٢٤٧ .

(٣) ابن إياس — بدائع الزهور (اسطنبرل) ج ٣ ص ٢٠٢ . يلاحظ من نص ابن إياس أن الأستاذ فيشيل لم يكن مصيباً حين جعل سنة ٨٨١ هـ وسنة ١٤٧٦ م نهاية عهدنا بالكارمية .

(٤) ابن حجر — إنباء الغمر ج ٢ ص ٢٠٧ ب . راجع أيضاً ابن تغرى بردى — المنهل الصافى ج ٣ ص ٥٢٧ .

سرى عليهم ما سرى على الموظفين وقتئذاك من ضرب ومصادرة وغير ذلك . وفى الوقت الذى ضعف فيه نفوذ الكارمية ومال نجمهم إلى الزوال اتسعت طائفة تجار السلطان وعظمت أهميتهم — وكان السلطان يتخيرهم من أنشط التجار ومن أعرق الأسر التجارية وأقواها نفوذاً ومنهم من كان من الكارمية أنفسهم . ولم تعد أهم مشروعات تجار السلطان استجلاب الرقيق بل وقف إلى جانبها مشروعات تجارة الفلفل والتوابل السلطانية واستيرادها . ولذلك كله لم يكن من الغريب أن يصبح أهم تاجرين فى مصر قبيل الفتح العثمانى « تاجرا لحوم » يسعيان إلى استجلابها من جهات القطر المختلفة لتوفيرها لسكان القاهرة عامة وللمماليك خاصة[1]. ولهذا دلالته التاريخية الهامة إذ تضاءلت مكانة التاجر المصرى حتى أصبح مجرد تاجر محلى ليس له من أثر يذكر فى التجارات الدولية التى احتل فيها مكاناً مرموقاً طوال عصرى الأيوبيين والمماليك .

وهكذا يسدل الستار عن طبقة الكارمية بعد أن كان « كل تاجر منهم كالملك بين جند وأعوان ومماليك وخدام . . . . . وكان لهم مؤن كثيرة وإمكان . وآثار فنادق الكارم بمصر تنبئ عن تحقيق هذا الشأن . . . . فسبحان الباقى بعد فناء خلقه لا إله إلا هو الرحيم الرحمن[2] »

ولعل من أهم ما يجدر معالجته بعد ذلك من تاريخ الكارمية أن نلحظ أن الطبقة الوسطى — وعلى رأسها هؤلاء التجار الكبار — مع ما بلغته من تقدم ومكانة اجتماعية واقتصادية لم تتمكن من الوصول إلى الحكم أو الدفاع عن مصالحها دفاعاً منتجاً عندما أزفت ساعة الخطر واحتكر السلطان تجارتهم . إن طبيعة أرض مصر المنبسطه السهلة قد صنعت الكثير لتقرير مستقبل البرجوازية المصرية سواء فى ازدهارها ونضارتها ما بين القرن العاشر والرابع عشر أم فى عهد اندحارها فى القرن الخامس عشر م عندما عجزت عن الوقوف فى وجه النظام الإقطاعى . فبينما استطاعت البرجوازية الغربية أن تقيم المعاقل التى تتيح لها فرص الدفاع عن نفسها لم تتمكن البرجوازية المصرية من تحقيق

---

(١) ابن إياس — نفس المرجع (اسطنبول) ج ٤ ص ٢٤٣ و ٣٢٠ و ٣٣٩ و ٤٨٠ .

(٢) الأسدى — التيسير والاعتبار ص ٢١ — ٢٢ .

شيء من ذلك لأن مصر الوسيطة كانت قائمة كدولة قوية متماسكة لا كدولة مفككة كما كان الحال بالنسبة لدول أوروبا فى العصر الوسيط . لذلك كانت كلمة واحدة من السلطان كفيلة بالقضاء على كل ثورة تقوم بها دفاعاً عن مصالحها كما حدث بالنسبة لثورة الإسكندرية سنة ٧٢٦ هـ (١٣٢٦ م) وغيرها من ثورات القاهرة . هذا عامل جوهرى ، أما العامل الثانى فنستقيه من تطور مصر التجارى نفسه ويرتد إلى أن الإسلام قد رحب بنشأة المدنية وتقدمها وتقدم التجارة فى أساس تشريعه وتكوينه التاريخى من ناحية وأن مصر من ناحية أخرى لم تتعرض لغارات بربرية جارفة تكتسح المدن كما حدث بالنسبة لأوربا . ولذلك كله لم يتبلور بين البرجوازية والإقطاع فى مصر : ذلك الصراع الذى نعرفه فى تاريخ البرجوازية الغربية .

والجدير بالتقدير والتأمل أن يأتى موقف الدولة من الكارمية فى الوقت الذى بلغت فيه البرجوازية المصرية أقصى قوتها الاقتصادية والاجتماعية بينما أخذ الفساد يدب سريعاً فى النظام السياسى الإقطاعى والبيروقراطى الذى يقوم السلطان على قمته . ولذلك لم يكن من الغريب أن تصل الطبقة التجارية — وبخاصة الكارمية — إلى المكانة التى تراهم فيها ساسة العصر وحكامه الموجهين لمستقبل مصر ؛ فيكون لها من التأثير الفعال ما لا يقل عن تأثير طبقة المماليك والإقطاعيين أنفسهم لولا بناء الدولة المركز والبيروقراطى القائم على المماليك ولولا الحرب الكثيرة المتلاحقة التى فرضها على مصر مكانتها من العالم الإسلامى فى ذلك الوقت — وهو فى الواقع مكانة الدفاع عن الحضارة الإسلامية أمام الفرنج من الغرب والمغول من الشرق ، بل ربما كان يمكن أن يهدد أولئك المغول حضارة العالم الوسيط شرقاً وغرباً لولا نجاح مصر فى كبح جماحهم ورد اعتداءاتهم . ولكن هذه الاعتبارات التاريخية الكبرى لا يجب أن تنسينا حقيقة الموقف الذى وقفه المماليك حين ضحوا بهذه البرجوازية ومستقبلها — إذ أنهم لم يكونوا إلا مدافعين عن أنفسهم وحياتهم المترفة ومصالحهم الخاصة ومستقبلهم الخاص فى مصر . فبعد أن عجزوا عن إصلاح حياتها الزراعية أو بعد أن أفسدوا حياتها الزراعية — احتكروا لأنفسهم حياتها التجارية .

فمصر التى أفلتت من تخريب التتار وغاراتهم لم تفلت من تخريب اشباههم فى مصر ؛ وهم مماليك القرن الخامس عشر م . وفى الوقت نفسه لا يجب أن تنسينا هذه الظروف المحلية الظروف – العالمية الجديدة التى كانت تمر بالتجارة المصرية وتجارة الكارمية بوجه خاص . فالفصل الختامى لتاريخ تجارة التوابل وسلع الشرق والسياسة التى وضعتها مصر للتحكم فيها لا تحدد علاقات الدول التقليدية المتاجرة مع مصر بقدر ما تحدده الأحداث الحاسمة فى أوربا فى عصر النهضة – تلك النهضة التى عاصر ابن خلدون بواكيرها وتنبأ بعظمتها وعظم مكانة أوربا فى ظلها ؛ وكانت تفوقاً بحرياً فى أسبانيا والبرتغال – يكامل فى الواقع أطوار الكفاح الإنسانى فى العصر القديم وفى ظل الحضارة الإسلامية ثم فى عصر النهضة لهتك أستار بحر الظلمات والكشف عنه . وبنجاح البرتغاليين فى الكشف عن طريق رأس الرجاء الصالح بمساعدة الملاح العربى ابن ماجد – انتقل مركز الثقل فى كفاح مصر عن مستقبل سياستها التجارية إزاء الغرب إلى بحر الهند

وإذا نظرنا إلى تطور الأحداث فى البحر المتوسط تجلى لنا كل الجلاء سعى البرجوازية الغربية المتاجرة مع مصر لتوثيق صلاتها بالبرجوازية المصرية وبخاصة الكارمية – وقد قاربت بينهما محن الاحتكار السلطانى لتجارتهما حتى اشتركا فى إعلان استنكارهما لخطة سلاطين مصر واشتراكا فى عملية تهريب السلع للتخلص من تلك الخطة واشتركا فى الكفاح ضد تلك السياسة هجر تجار الغرب الموانى المصرية ومنهم من كان قد ولد بها ، كما هجر تجار الكارمية مصر لينكمشوا فى البحر الأحمر وبخاصة فى الحجاز حيث قاموا بتجارة متواضعة نسبياً فى موسم الحج .

وفى هذه الظروف المحلية والعالمية الحاسمة عرضت البندقية – موجهة التجارة الغربية فى البحر المتوسط – مشروع قناة السويس على السلطان الغورى بعد أن سعى إلى الحصول على معاونتها ضد البرتغال عدوهما المشترك (١) .

(١) Charles-Roux : L Isthme et le canal de Suez I p. 39, Wilson : The Suez Canal - its past, present and future p. 6.
ومصطفى الحفناوى – قناة السويس جـ ١ ص ٢٣ – ٢٤

واعتبرت البندقية ذلك المشروع حلا حاسما لمواجهة الموقف الجديد . ولكن السلطان الغورى تردد . وكانت الطبقة الوسطى المصرية منهكة القوى ، عاجزة عن التأثير على سياسة الدولة فى تلك الظروف العالمية الخطيرة . وكان الصراع قوياً سريعاً لامتحان سياسة مصر التجارية إزاء الغرب بعد أن أكسبها الزمن والكفاح عنها قوة ومنعة . وفى ظل ذلك الصراع كمن الزوال المحتوم ، ووقع التغير الجديد فى سير التاريخ والتجارة المصرية : انتصر البرتغاليون فى الجنوب وانتصر العثمانيون فى الشمال وانكمشت الطبقة التجارية المصرية والأوربية العاملة معها ، وجف عودهما بعد أداء دورهما التاريخى الباهر فى حدود إمكانيات المجتمع الوسيط القائمة على طريقة إنتاجه « وايديولوجيته » وتوجيهه ، ووعيه ، ومستوى الحضارة الذى حصله .

دكتور صبحى لبيب

المراجع

(١)

الأســدى (عاش فى القرن التاسع هـ ــ الخامس عشر م) محمد بن محمد
التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والنصيحة فى التصرف ــ مخطوط بدار الكتب ٥٤٨٦ تاريخ .

ابن أيبك (عاش القرن الثامن هـ ــ الرابع عشر م) عبد الله بن أيبك صاحب صرخد ــ درر التيجان وغرر تواريخ الزمان ٤ ج مخطوط بدار الكتب ٢٦٠٥ تاريخ .

ابن بسام (عاش فى القرن الثامن هـ ــ الرابع عشر م) محمد بن أحمد المحتسب
كتاب نهاية الرتبة فى طلب الحسبة . مخطوط بالمكتبة التيمورية ٢٥ اجتماع .

ابن تغرى بردى (ت ٨٧٤ هـ ــ ١٤٦٦ م) أبو المحاسن يوسف .
(١) النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ١٢ ج مخطوط بدار الكتب ١٣٤٣ تاريخ .
(٢) المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى ٦ ج مخطوط بدار الكتب ١١١٣ تاريخ .

ابن الجوزى ت ٦٥٤ هـ ــ ١٢٥٦ م) أبو المظفر يوسف بن غيزأوغلى المعروف بسبط بن الجوزى .
(١) مرآة الزمان فى تاريخ الأعيان ج ٩ مخطوط بدار الكتب ٩٢٧٦ ج وج ١١ و١٢ مخطوط بدار الكتب ٥٥١ تاريخ .

ابن حبيب (ت ٧٧٩ هـ ــ ١٣٧٧ م) الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر
درة الأسلاك فى دولة الأتراك ٤ ج مخطوط بدار الكتب ٦١٧٠ .

ابن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢ هـ ــ ١٤٤٨ م) شهاب الدين بن على
كتاب إنباء الغمر بأنباء العمر ٢ ج مخطوط بدار الكتب ٢٤٧٦ تاريخ .

ابن الفرات (ت ٨٠٧ هـ ــ ١٤٠٤ م) محمد بن عبد الرحيم بن على بن أحمد بن محمد بن عبد العزيز ابن محمد .
تاريخ الدول والملوك (المعروف بتاريخ ابن الفرات) ١٨ ج مخطوط بدار الكتب ٣١٩٧ تاريخ .

ابن قاضى شهبه (ت ٨٥١ هـ ــ ١٤٤١ م) أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر تقى الدين
(١) تاريخ ابن قاضى شبهه ٧ ج مخطوط بدار الكتب ٣٩٢ تاريخ ــ تصوير شمسى عن نسخة المكتبة الأهلية بباريس .
(٢) الدر الثمين فى سيرة نور الدين مخطوط بدار الكتب ٢٣٩٤ تاريخ .

ابن المجاور (ت ٦٩٠ هـ ــ ١٢٩١ م) يوسف بن يعقوب بن محمد
تاريخ ابن المجاور أو كتاب المستنصر ٢ ج مخطوط بدار الكتب ٢١٧٧ تاريخ .

ابن واصل (ت ٦٩٧ هـ ــ ١٢٩٧ م) جمال الدين .
مفرج الكروب فى دولة بنى أيوب ٢ ج مخطوط بمكتبة جامعة الإسكندرية تصوير شمس عن مخطوط المكتبة الأهلية بباريس .

البهاء الجندى (ت ٧٣٢ هـ ــ ١٣٣٢ م) أبو عبد الله يوسف بن يعقوب
السلوك فى طبقات العلماء والملوك ٣ ج مخطوط بدار الكتب ٩٩٦ تاريخ

الخالدى (ت ٩٣٧ هـ ــ ١٥٣٠ ــ ١٥٣١ م) محمد بن لطف الله بن عبد الله بن عبيد الله العمرى .
كتاب المقصد الرفيع المنشا الحاوى إلى صناعة الإنشا . مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول ٢٤٠٤٥ . تصوير شمس عن المكتبة الأهلية بباريس .

درر الفرائد المنظمة فى أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة . مخطوط بدار الكتب ٣٧ م تاريخ .

الصفدى (ت ٧٦٤ هـ – ١٣٦٣ م) صلاح الدين خليل بن أيبك
الوافى بالوفيات ١٧ ج . مخطوط بدار الكتب ١٢١٩ تاريخ .

العبدرى (عاش فى القرن السابع هـ – الثالث عشر م) محمد بن محمد بن على
رحلة العبدرى إلى الحجاز مخطوط بالمكتبة التيمورية ٢٢١٨ تاريخ .

العينى (ت ٨٥٥ هـ – ١٤٥١م) محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسن بن يوسف بن محمود .
عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان ٦٩ ج مخطوط بدار الكتب – ١٥٨٤ تاريخ .

المقريزى (ت ٨٤٥ هـ – ١٤٤١ م) تقى الدين أحمد بن على .
كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ٤ ج مخطوط بدار الكتب ٤٥٥ تاريخ .
تصوير شمس عن مخطوط المكتبة الأهلية بباريس .
٣ ج مخطوط آخر بالدار ٣٣٣٧ تاريخ منسوخ عن سابقه .
و٢ ج مخطوط ثالث بالدار ٤٦٤ تاريخ تصوير شمس عن نسخة مكتبة جامعة كمبردج .

النويرى (ت ٧٣٢ هـ – ١٣٣٢ م) أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدايم التيمى القرشى .
نهاية الأرب فى فنون الأدب ٤٠ ج مخطوط بدار الكتب ٥٥١ تاريخ تصوير شمس عن الأجزاء المخطوطة المحفوظة بالاستانة .
و ٤ ج مخطوط ثان بالدار ٥٩٢ معارف عامة . تصوير شمس عن مكتبة الفاتيكان .
و ٥٥ ج مخطوط ثالث بالدار ٥٤٩ معارف عامة .

(٢)

ابن إياس (ت ٩٣٠ هـ – ١٥٢٤ م) محمد بن أحمد
بدائع الزهور فى وقائع الدهور ٣ ج القاهرة سنة ١٣١١ ونفس المرجع

Ed. Paul Kahle, M. Mustafa & Moritz Sobernheim 3 vols. Istanbul, 1931-6.

ابن بطوطة (ت ٧٧٦ – ١٣٧٧ م) محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللوائى الطنجى
تحفة الأنظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار.

Ed. X Fr. Tr. Defrémery et Sanguinetti 4 vols. Paris, 1855.

ابن تغرى بردى :
(١) النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة . صدر منه ١٠ ج . القاهرة سنة ١٩٢٨ – سنة ١٩٤٩ م
ونفس المرجع

Ed. William Popper, University of California Publications. Vols. V-VIII 1909-1936.

(٢) منتخبات من حوادث الدهور.

Ed. William Popper. California, 1930.

(٣) المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى

Ed. G. Wiet, Le Caire, 1932.

ابن جبير (ت ٦١٤ هـ – ١٢١٧ م) محمد بن أحمد .
تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار

Ed. William Wright, 2nd. Ed. revised by M.J. De Goeje Leiden, 1907.

ابن الجوزى
مرآة الزمان

Ed. James Richard Jewett, Chicago, 1907.

ابن الحاج (ت ٧٣٧ هـ – ١٣٣٦ م) محمد بن العبدرى.
المدخل ٣ ج القاهرة سنة ١٢٩١ .

ابن حجر العسقلانى
الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ٤ ج حيدر أباد سنة ١٣٤٨

ابن خرداذ به (٣٠٠ هـ – ٩١٢ م) عبيد الله بن عبد الله
المسالك والممالك

Ed. De Goeje. Leiden, 1889.

ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ – ١٤٠٥ م) عبد الرحمن بن محمد .
مقدمة ابن خلدون

Ed. M. Quatremère. 3 vols. Paris, 1858.

ابن دقماق (ت ٨٠٩ هـ – ١٤٠٦ م) إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلانى
الانتصار بواسطة عقد الأمصار ج ٤ و ٥ نشر فولرز القاهرة سنة ١٣٠٩

ابن سعيد (ت ٦٧٣ هـ – ١٢٧٥ م) على بن موسى المغربى
(١) كتاب الجغرافية فى الأقاليم السبعة .

Ed. Y. Kamal : op.

ابن شاهين الظاهرى (ت ٨٧٢ هـ – ١٤٦٧ م) غرس الدين خليل
زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك

Ed. Paul Ravaisse Paris, 1894.

ابن الشحنة (ت ٨٨٢ هـ – ١٤٧٧ م) أبو الوليد إبراهم بن محمد.
كتاب لسان الحكام فى معرفة الأحكام . الإسكندرية سنة ١٢٩٩

ابن شداد (ت ٦٣٢ هـ – ١٢٣٤ م) يوسف بن رافع بن تميم
النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية . القاهرة سنة ١٣١٧ .

ابن الفرات :
تاريخ الدول والملوك المعروف بتاريخ ابن الفرات ٢ ج . نشر الدكتور قسطنطين زريق والدكتوره ن . عز الدين . بيروت سنة ١٩٣٦

ابن الفقيه (عاش فى القرن الثالث هـ – التاسع م) أحمد بن محمد الهمذانى
مختصر كتاب البلدان

Ed. De Goge. Leiden, 1885.

ابن ماجد (ت حوالى ٩٠٠ هـ – ١٤٩٥ م) شهاب الدين أحمد .
كتاب فى علم البحار نشره فيران بعنوان :

Ferrand, Grabriel (Ed.) Instructions nautiques et routiers Arabes et Portugais des XVe. et XVIe. siècle. 2 vols. Paris, 1925.

ابن المقفع (عاش فى القرن السابع هـ – الثالث عشر م) ساويرس « أسقف الأشمونين » .
تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية المعروف بسير البيعة المقدسة . نشر الدكتور عزيز سوريال عطية والدكتور اسولد برمستر والأستاذ يسى عبد المسيح ٢ ج . القاهرة سنة ١٩٤٣ – سنة ١٩٤٨ .

ابن مماتى (ت ٦٠٦ هـ – ١٢٠٩ م) الأسعد .
كتاب قوانين الدواوين . نشر الدكتور عزيز سوريال عطيه . القاهرة سنة ١٩٤٣ .

ابن الوردى (ت ٧٥٠ هـ – ١٣٤٩ م) أبو حفص عمر .
تاريخ ابن الوردى ٢ ج . القاهرة سنة ١٢٨٥

أبو شامة (ت ٦٦٥ هـ – ١٢٦٧ م) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهم بن عثمان شهاب الدين الملقب بأبى شامه .
كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين ٢ ج القاهرة سنة ١٢٨٨

أبو الفدا (ت ٧٣٢ هـ – ١٣٣١ م) عماد الدين اسماعيل
كتاب المختصر فى أخبار البشر ٤ ج . القاهرة سنة ١٣٢٥

أبو مخرمة (عاش فى القرن العاشر هـ — السادس عشر م) عبد الله الطيب بن عبد الله بن أحمد .
كتاب تاريخ ثغر عدن

Ed. Oscar Lofgran. Leiden, 1936

ألف ليلة وليلة . القاهرة سنة ١٣٢٣

النطيلى (عاش فى القرن السادس هـ — الثانى عشر م) بنيامين بن بونة .
رحلة بنيامين التطيلى نقلها إلى العربية عن الأصل العبرى عزرا حداد . بغداد سنة ١٩٤٥

الخزرجى (ت ٩٠٢ هـ — ١٤٩٦ م) على بن الحسن .
العقود اللؤلؤية فى تاريخ الدولة الرسولية . نشر الشيخ محمد العسال ٢ ج . ليدن سنة ١٩١٨ .

الذهبى (ت ٧٤٦ هـ — ١٣٤٥ م) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز .
كتاب دول الإسلام ٢ ج . حيدر أباد سنة ١٣٣٧

زترشتين (ناشر) :

Zeterstéen, K.V. (Ed.) : Beitrage zur Geschichte der Mamluken-Sultane. Leiden, 1919.

السخاوى (ت ٩٠٢ هـ — ١٤٩٧ م) محمد بن عبد الرحمن .
(١) التبر المسبوك فى ذيل السلوك . نشر أحمد زكى . القاهرة سنة ١٨٩٦
(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ١٤ ج . القاهرة سنة ١٣٥٤

الفاسى (ت ٨٣٢ هـ — ١٤٢٩ م) محمد بن أحمد.
شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام . نشر فستنفلد . ليبزج سنة١٨٥٩

القلقشندى (ت ٨٢١ هـ — ١٤١٨ م) أحمد بن على .
(١) صبح الأعشى فى صناعة الإنشا ١٤ ج . القاهرة سنة ١٤١٣ — سنة ١٩١٩)
(٢) ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح المثمر. القاهرة سنة١٩٠٦

المقدسى (عاش فى القرن الرابع هـ — العاشر م) محمد بن أبى بكر البناء الشامى المقدس المعروف بالبشارى .
أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم
Ed. De Goge. Leiden, 1906.

المقريزى :
كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك . نشر الدكتور محمد مصطفى زيادة .
ظهر منه جزءان من خمسة مجلدات . القاهرة سنة ١٩٣٤ — ١٩٤٣

ناصر خسرو علوى (ت ٤٥٢ — ٤٥٣ هـ — ١٠٦٠ — ١٠٦١ م) أبو معين ناصر بن خسرو بن حارث .
سفر نامه . ترجمة الدكتور يحيى الخشاب . القاهرة سنة ١٩٤٥

(٣)

Adler, Elkan Nathan : Jewish Travellers. London, 1931.

Breydenbach, Bernard de : Les Saints peregrinations de Bernard de Breydenbach (1483). Texte et traduction annotée par le pir. F. Larrivaz (Extraits relatifs à l'Egypte). Le Caire, 1904.

Matthew Paris's English History Translated from the Latin by the Rev. J.A. Giles. 2 vols. London, 1853.

Symon Semeons : Itineraire à la Terre Sainte (1322-1324), Ed. Y. Kamal : op. cit. IV, II.

Tafur, Pero : Travels and Adventures (1435-1439). London, 1920.

Youssef Kamal (Ed.) : Monumenta cartographica Africae et Aegypti 15 vols. Paris, 1926-1938.

(٤)

عبد المجيد عابدين . بين الحبشة والعرب . القاهرة (بدون تاريخ)

محمد عمر بن عبد العزيز بن عبد الرحيم بن نجم الدين بن محمد صلاح الدين (ت ١٢٥٢ هـ — ١٨٤٦ م)

الشهير بابن عابدين: نشر العرف فى بناء بعض الأحكام على العرف (مطبعة معارف سورية الجليلة سنة ١٣٠١)

مصطفى الحفناوى (دكتور): قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ٢ ج. القاهرة سنة ١٩٥٢ — ١٩٥٣.

نقولا زيادة: رواد الشرق العربى فى العصور الوسطى. القاهرة سنة ١٩٤٣

(٥)

Atiya, A.S. : The Crusade in the Later Middle Ages. London. 1938.

Budge, E.A. Wallis : A history of Ethiopia, Nubia and Abyssinia 2 vols. London, 1928.

Charles-Roux, J. : L'isthme et de Canal de Suez. 2 vols. Paris (S.D.).

Day, Clive : Economic development in Europe. New York, 1949.

Dozy, R.P.A. : Suppléments aux dictionnaires Arabes. 2e. Ed. 2 vols. Lyde-Paris, 1927.

Encyclopedia of Islam.

Fischel, Walter : Uber die Gruppe der Karimi-Kanfleute. Ein Beitrage Geschichte des Orient-handels unter den Mamluken (Studia Arabica I, Rome, 1937). G. by Littmann in Orientalia, 1939.

Heyd, W. : Histoire du commerce du Levant au Moyen Age. Ed. Française profondue et considérablement augmentée par l'auteur, Fr. Tr. Furcy Raynaud. 2 vols. Leipzig, 1885-6.

Lane, Frederic C. : Andrea Barbarigo, Merchant of Venice (1418-1449). Baltimore, 1944.

Pirenne, H. : Economic and social history of Medieval Europe. 2nd. Ed. London, 1937.

Strauss, E. : History of the Jews in Egypt and Syria under the Mamluke rule (in Hebrew). Jerusalem, 1944.

Wiet, Gaston et Hautecœur, L. : Les Mosquées du Caire. 2 vols. Paris, 1932.

Wilson, Arnold T. : The Suez Canal. Its Past, Present and Future. London, 1933.